مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٠٦ الاستئناف ١**

الأربعاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد لافروف .... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

أيرلندا	السيد راين
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد وانغ ينغفان
غينيا	السيد فال
فرنسا	السيد لفيت
الكاميرون	السيد بيلينغا – إيبوتو
كولومبيا	السيد ريباس
المكسيك	السيد أغيلار سينسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
موريشيوس	السيد بوكوري
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/336)

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/342)

02-31525 (A)
0231525

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والبحرين وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والسودان والعراق وقبرص وقطر وكندا وكوستاريكا ولبنان والمغرب ونيوزيلندا والهند يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسات المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ليستري (الأرجنتين)، والسيد بوعلاي (البحرين)، والسيد برادهان (بوتان)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد عروة (السودان)، والسيد القاضي (العراق)، والسيد زاكهيوس (قبرص)، والسيد النصر (قطر)، والسيد هاينبكر (كندا)، والسيد نيهاوس (كوستاريكا)، والسيد دياب (لبنان)، والسيد مدرك (المغرب)، والسيد مكاي (نيوزيلندا)، والسيد غوبيناثان (الهند) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ركويجو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، وبالتحديد في الوقت الذي تشهد فيه الحالة في الشرق الأوسط حاليا تدهورا لم يسبق له مثيل تقريبا. ويعرب وفدي عن ثقته بخبرتكم وحكمتكم في رئاسة أعمال المجلس بطريقة سريعة وحاسمة.

الأنباء التي ترد من الأراضي الفلسطينية المحتلة ما تزال مثيرة للرعب. فلا الرقابة ولا التلاعب المحكم من قبل الذين يسيطرون على وسائط الإعلام على المستوى العالمي منعا من وصول بعض المناظر المرعبة والتي تعرض يوميا الدمار والموت فيما يبدو كأنه بالفعل شيء يحدث بصورة عادية في حياتنا. ومما يؤسف له، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما تزال على دراية بعدم قدرة مجلس الأمن على تنفيذ المهام التي خوّلها له بصورة واضحة ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

والحالة آخذة في التدهور دقيقة بعد أخرى، ولا شيء يحدث. القنابل والجرافات تُستخدم لتدمير مقر رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية بوصة تلو الأخرى، ولا شيء يحدث. ويُداس على الكرامة بالأقدام وأصبحت السلامة البدنية للرئيس ياسر عرفات في خطر – وهو الشخص الذي استضفناه على مدى سنوات كثيرة في المنظمة والذي منحناه الرتبة التي هو جدير بها حقا وهي رتبة رئيس دولة – ولا شيء يحدث. وهناك اجتماعات طارئة وراء أبواب مغلقة في مجلس الأمن لمحاولة التوصل إلى حل لهذه الحالة، ولا شيء يحدث. وفي وقت مبكر من صباح يوم السبت، ٣٠ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) – وهو قرار باهت وغامض على غرار بعض القرارات الأخرى. وبالرغم من الطبيعة العاجلة لهذه الحالة، لا تزال الأحكام الخجولة من القرار غير منفّذة، ولا شيء يحدث. ويبدو كما لو أن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) سيعاني من نفس المصير الذي وصلت إليه قرارات سابقة – من قبيل القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) – التي ما يزال تنفيذها بالكامل معلّقا لعدة سنوات دون أن يعتمد المجلس التدابير الضرورية لضمان الامتثال التام لأحكامها.

وتدل بوضوح الحجج والتبريرات التي تُساق لتبرير تلك الحالة على الازدواجية الأخلاقية التي يتبعها الأشخاص الذين يهددون، أو يستخدمون حق الفيتو الذي يؤدي إلى الشلل. والحاضرون منّا هنا شاهدوا الطريقة التي يتم بها تطبيق معيار مزدوج في المجلس، فضلا عن الدرجات المختلفة لحالات الطوارئ وسرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها فيما بعد، كما لو كانت حياة بعض البشر أقل قيمة من حياة آخرين.

وفي الأيام الأخيرة، استمعنا إلى كيفية التلاعب بموضوع الإرهاب وطريقة تبرير القمع والاحتلال غير الشرعي للأراضي في إطار الحق في الدفاع عن النفس. ولا بد من شجب هذا ورفضه بأكبر قدر ممكن من الصرامة. وليست هناك حجج مقنعة لتبرير المذابح، وعمليات القتل الانتقائي، واحتجاز مجموعات الناس، والإعدام دون محاكمة، والنفي الإجباري للفلسطينيين من الأراضي التي وُلدوا فيها، والهجمات على المقدسات الدينية التي توفر الملجأ للمدنيين المهددين، والتعذيب وتشويه السمعة والمعاملة السيئة غير الإنسانية. ولا شيء يبرر حرمان شعب بالكامل من تمتعه التام بأبسط حقوقه الأولية كدولة.

ويجب على مجلس الأمن، وأعضائه الدائمين بالذات، وضع حد لاستمرار سياسة الحكومة الإسرائيلية القائمة على تجاهل قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك وضع حد للاحتلال غير المشروع للأراضي العربية. ولن تُحل أي مشكلة أبدا إذا لم نتصرف بحزم، وشجاعة وتصميم. ولا يمكن للعالم أن يبقى في موقف المتفرج السلبي على المأساة التي ظلت تتكشف يوما بعد يوم في الشرق الأوسط.

و لم يسبق مطلقا أن كان هناك تبرير أعظم من الآن للمطالبة بالنشر الفوري لقوة دولية مفوضة من مجلس الأمن لضمان الامتثال الفعال في الميدان للقرارات التي اعتمدت بعد جهود مضنية للتغلب على حاجز حق النقض. وسياسة العدوان على الشعوب العربية ، وعلى الشعب الفلسطيني بالذات، يجب أن تتوقف. والاحتلال غير المشروع للأراضي العربية يجب أن يتوقف. والاستخدام المفرط واليائس للعنف ضد المدنيين، الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، يجب أن يتوقف. ولغة القوة والإرهاب، سواء جرى التعبير عنها في حوادث معزولة أو من خلال إرهاب الدولة تحت اسم مختلف، يجب أن تُسكَت.

وترى كوبا أن الطريق الوحيد صوب تحقيق السلام الحقيقي والدائم الذي يرغب فيه الجميع هو التفاوض، والاحترام المتبادل والدعم الفعال من المجتمع الدولي بأسره لتلك الجهود. ويكرر وفدي الإعراب عن دعمه لنضال الشعوب العربية المشروع، ونضال الشعب الفلسطيني بالذات، في سبيل تحقيق تطلعاته كشعب وأمة، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ذات الوقت، تطالب كوبا مجلس الأمن بالاضطلاع الكامل بواجباته بغية الوقف النهائي لكل أحداث الإبادة الجماعية التي تتكشف خلف جدران الصمت وفي غياب الوفد الذي ينبغي أن يكون موجودا هنا يستمع إلى هذه الكلمات ويأخذها في الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كوبا على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحديدي (الأردن) (تكلم بالعربية): أود أن أشكر لكم اهتمامكم واستجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الطارئ للنظر في استمرار تأزم وتدهور الأوضاع في منطقتنا.

إن وفد بلادي يدين بشدة العمليات الإسرائيلية الأخيرة الموجَّهة ضد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ونعتبر هذا الإجراء الإسرائيلي تطورا خطيرا يهدد أمن المنطقة بأسرها، وقد يؤدي إلى الانزلاق الكامل نحو التدهور والضياع. ولقد ثبت أن هذه الاعتداءات وغيرها من انتهاج سياسة الاغتيالات، ونسف المنازل والمؤسسات الوطنية، والبُنى التحتية واقتحام المخيمات والاعتقال الجماعي، والحصار الأمني والاقتصادي للمدن والقرى الفلسطينية، ووقوع عدد كبير من الضحايا الأبرياء، لم ولن توفر الأمن لإسرائيل، علاوة على أنها تشكل انتهاكا صارخا للاتفاقات الموقَّعة بين الطرفين، ولقواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ندين تلك الأعمال المرفوضة وغير المبررة على الإطلاق، كما ندين استهداف وقتل المدنيين من الجانبين. كما أود أن أشير إلى أن المكتب التجاري الأردني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية قد تعرض إلى اعتداء حيث اقتحمته القوات الإسرائيلية وحطمت محتوياته ونحن بالطبع ندين ذلك بشدة.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى تحمُّل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من خلال نشر قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية ومؤسساته الوطنية في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على السلطة والأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى التنفيذ الفوري والكامل لقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وذلك بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل والفوري للمناطق التي أعادت احتلالها، وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين تحت الاحتلال لعام ١٩٤٩. كما ندعو مجلس الأمن إلى إلزام إسرائيل بتنفيذ قراراته وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الشعب الفلسطيني لدولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الأردن على كلماته الرقيقة الموجَّهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشيد بالدور البارز الذي تقومون به خلال هذه المرحلة الصعبة لتعضيد الموقف الدولي حيال الأزمة الطاحنة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط. ولا يفوتني أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم، مندوب النرويج، على الدور الكبير الذي قام به خلال فترة ترؤس بلاده لأعمال مجلس الأمن. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسعادة الأمين العام، السيد كوفي عنان، لما يبذله من جهود صادقة لمتابعة تطورات الوضع في الشرق الأوسط، وبهدف خلق جو من الاستقرار والسكينة في إحدى أهم مناطق العالم، ووقف المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الأعزل.

إنه من المؤسف حقا أن ينعقد المجلس اليوم لا ليبحث التقدم الإيجابي نحو السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الذي كنا نأمله بعد صدور قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، بل لينعقد للمرة الثانية وفي غضون أيام معدودة لبحث استمرار حكومة إسرائيل في رفضها العلني الصريح لقراري مجلس الأمن آنفي الذكر، واستمرارها في أعمالها العسكرية الوحشية. إن هذه السياسات والممارسات هي سياسة شخص ونظام يتخفى تحت شعار الديمقراطية ويلبس مسوح القضاء على الإرهاب لتحقيق أهداف خاصة به، ميَّزته طوال عمله العسكري والسياسي الذي عمل خلاله على استهداف الشعب

الفلسطيني كافة. وعلى فلسطين ككيان، وعلى القيادة الفلسطينية المنتخبة بطريقة ديمقراطية واضحة.

إن الكويت، مثلها مثل بقية دول المنطقة، تدرك مدى أهمية الالتزام بالشرعية الدولية ومدى دفاعها عنها وعن فاعليتها، لذلك استبشرت خيرا عندما اتخذ المجلس في الفترة الأخيرة القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف أعمال العنف.

ومن الإيجابي أن يصدر هذان القراران بإجماع الدول الخمس دائمة العضوية إدراكا منها لحجم المأساة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني الذي يُقتل ويُستباح دمه عنوة.

ولا يريده بالمقابل رئيس وزراء إسرائيل أن يقوم، وهو الشعب الأعزل، بالدفاع عن نفسه ومقاومة احتلال بغيض يخالف كافة القيم والقواعد والقوانين الدولية المعمول بها في عصرنا الحديث. بل إنه يخالف أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني الذي يسعى، بعضكم في المجلس، لتسليط الضوء عليه مؤخرا حفاظا على كرامة الإنسان.

ولتجنب انفجار في مواجهة هذا الواقع الأليم، والذي يزداد خطورة ساعة بعد ساعة بشكل لا يعلم مداه إلا الله سبحانه وتعالى، تطالب الكويت بأن يتخذ مجلسكم الموقر إجراءات حازمة حيال ثلاثة أمور خطيرة، وهي:

أولا، استمرار إسرائيل في أعمالها الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومطالبتها بوقف هذه الأعمال فورا، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة بدون أي شرط، وفك الحصار الذي تفرضه على القيادة الفلسطينية ورئيسها الشرعي المنتخب، السيد ياسر عرفات، وعلى المدنيين هناك، هذا الحصار الذي يعد بلا شك ضربا من ضروب إرهاب الدولة، كما يخالف بشكل صريح اتفاقية جنيف الرابعة.

إن احتجاز الرئيس عرفات لن يخدم مصلحة السلام لأي طرف من الأطراف. ويجب ألا يتوهم رئيس وزراء إسرائيل وقادة إسرائيل بأن تركيع شعب يتم من خلال تركيع قائده أو احتجازه.

وثانيا، وضع حد لاستهتار الحكومة الإسرائيلية بقرارات مجلس الأمن ومطالبتها بالرضوخ إلى إرادة المجتمع الدولي المتمثلة بهذا المجلس، وقراراته، وأن تلتزم بذلك حيث أن المادة ٢٥ من الميثاق تلزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وثالثا، إرسال قوة مراقبة دولية بأسرع وقت ممكن لإعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة وضمان عدم تمادي القوات الإسرائيلية في ممارساتها الوحشية واللاإنسانية.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى بأن يمارس دوره الحقيقي، وأن يستغل رسالة السلام التي صدرت عن قمة بيروت، والتي تجلت في مبادرة سمو الأمير عبد الله، وأثبتت بأن العالم العربي يسعى للسلام وينبذ الحرب.

إلا أنه، وبالمقابل، رد رئيس وزراء إسرائيل، وكعادته، برفض هذه المبادرة، وليس عن طريق الوسائل السلمية المتعارف عليها دوليا، بل عبر وسيلته المحببة إليه وهي الحرب والتدمير والقتل واستباحة الدماء، وهو أمر لا نستغربه عندما نعرف ماضي هذا الشخص وكراهيته للسلام.

لا بد من أن يدرك أعضاء المجلس بأن عدم التدخل الحاسم لوقف الممارسات الإسرائيلية سيؤدي إلى عواقب وخيمة، خاصة مع تزايد غليان الشارع العربي، الذي لن يكون بالإمكان أبدا التحكم فيه إذا ما استمر هذا الوضع. وإنني على ثقة بأن مجلسكم تابع عبر وسائل الإعلام المظاهرات الشعبية الصاخبة التي خرجت في شوارع كافة

عواصـم الـدول العربيـة والإسـلامية والـتي تنـدد بـإجراءات الحكومة الإسرائيلية.

وفي الكويـت، أصدر كـل مـن مجلس الأمـة ومجلـس الوزراء الكويتي بيانين أدانا فيه الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة وطالبا المجتمع الـدولي ومجلس الأمـن باتخـاذ خطـوات عمليـة وجـادة لوضـع حـد لهـذه الانتـهاكات الإسـرائيلية واحـترام حقـوق الشعب الفلسطيني المشروعة وفـق قـرارات الشـرعية الدولية.

وفي الختام، لا بد من التشـديد على أهمية أن يتعـامل المجلس مع لب هـذا الصـراع والـذي يرجـع إلى سبب واضـح وهـو مواصلـة إسـرائيل احـتلال الأراضـي العربيـة بشـكل غـير شرعي. وبالتـالي لا يمكـن حـل هـذه القضيـة إلا إذا مـارس المجلس دوره في إجبار إسرائيل على الانسحاب الفوري وغير المشـروط مـن كافـة الأراضـي العربيـة المحتلـة، بمـا في ذلـك الجولان العربي السوري، وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة من جنوب لبنان، وذلك وفقـا لمـا نصـت عليه كافـة قرارات الشرعية الدوليـة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وإننـا ندعـو المجتمـع الـدولي، ولا سـيما راعيـي عمليـة السـلام، إلى التحـرك وبشـكل فعـال لوضـع حـد لهـذه المذابـح ولإصـرار إسـرائيل علـى تدمـير السـلام، وأن تكثـف الجـهود لتهيئة الأجواء المناسبة لإعطاء الفرصـة لمبـادرة السـلام العربيـة الـتي أجمـع العـالم بأسره علـى دعمـها وتأييدهـا، وهـو الأمـر الـذي يتعـين علـى مجلسـكم الموقـر التعـامل معـه في المرحلـة القادمة.

الرئيس (تكلـم بالروسـية): المتكلـم التـالي المسـجل على قائمتي هو ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أندجابا (ناميبيـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود في البدايـة أن أتقـدم بتـهاني الحـارة إليكـم علـى توليكـم رئاسـة مجلس الأمن عن شهر نيسـان/أبريل. كمـا نـود الإعـراب عـن تقديرنا لسلفكم الممثل الدائـم للنرويج، على إدارتـه لأعمـال المجلس في شهر آذار/مارس باقتدار.

وأود أن أؤيـد البيـان الـذي أدلى بـه الممثـل الدائـم لجنوب أفريقيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إنكـم يـا سيدي تستحقون منـا، المزيـد مـن التقديـر على تنظيـم هـذا الاجتمـاع الهـام في وقـت مبكـر جـدا مـن رئاستكم للمجلس، خاصة في وقت يبدو فيه للعـالم الخـارجي أن مجلس الأمن إما عاجز أو عازف عـن النـهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق وعن ضمان التنفيذ الكـامل لقراراته ومقرراتـه بشأن الشرق الأوسط. إن تراخي المجلس الملحوظ والانتقائيـة الـتي يعمـل بهـا علـى إنفـاذ قراراتـه يؤثـران بالسـلب علـى مصداقيته ولا بـد مـن تداركـهما. وقائمـة قـرارات ومقـررات المجلـس الخاصـة بالحالـة في الشـرق الأوسـط والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة تـزداد طـولا. ولكـن ليس المهم عددهـا بـل تنفيذها. إننا نحث المجلس على أن يضمن بصفة خاصة التنفيـذ الفوري وغير المشروط للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

وأود أن أذكّر بأن السبب في تفاقم الأزمة في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة كـان الزيـارة الاستفزازية الـتي قـام بها رئيس وزراء إسرائيل الحالي في ٢٨ أيلـول/سـبتمبر ٢٠٠٠ إلى الحـرم الشـريف. ومـن الواضـح اليوم انه نجح في تقويـض أغلـب المنجزات الـتي تحققـت علـى طريـق السـلام وفي منـع إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام.

وممـا يبعـث علـى القلـق الشـديد أن إسـرائيل توسـع احتلالهـا غـير الشـرعي بإعـادة احتـلال الأرض الفلسـطينية. وتُرتكب في غضون ذلك انتهاكات جسيمة لحقـوق الإنسـان والقـانون الإنسـاني الـدولي، بمـا في ذلـك انتـهاكات خطـيرة

لاتفاقية جنيف الرابعة. علاوة على ذلك، فإن عمليات الإعدام بدون محاكمة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة، وكذلك التدمير واسع النطاق للمنازل والممتلكات الفلسطينية الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ألا يغمض عينه عن ذلك، كما ينبغي أن يمارس كل الضغوط على إسرائيل لوقف هذه الأعمال غير القانونية. ولا بد من إدانة جميع أعمال العنف، بما فيها التفجيرات الانتحارية واستخدام القوات العسكرية ضد مدنيين أبرياء.

إن للشعب الفلسطيني حقا غير قابل للتصرف في تقرير مصيره. وله الحق في إقامة دولة تتوافر لها مقومات البقاء، تماما مثلما تدعي إسرائيل حقها في الوجود وترغب في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وللشعب الفلسطيني الحق أيضا في اختيار زعمائه، والمحاولات الحالية من قِبل إسرائيل لإجبار الرئيس عرفات، الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني، على مغادرة فلسطين ينبغي رفضها بكل ما تستحقه من ازدراء.

ويطالب وفدي كلا الطرفين بالامتثال لقرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وتنفيذه بدون مزيد من التأخير. فكلما طال أمد العنف الحالي كلما ازدادت صعوبة بناء الثقة الضرورية للمفاوضات. كما أننا نطالب إسرائيل باغتنام فرصة مبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله، التي اعتمدتها الجامعة العربية. إنها تمثل في الظروف الراهنة ضوءا في نهاية النفق.

ويؤمن وفدي إيمانا قويا بأن المراقبين الدوليين في المنطقة سيكونون بمثابة آلية قيمة لرصد الحالة وتهدئة التوتر بين الطرفين. لذلك ينبغي أن يواصل المجلس بحث هذا الخيار.

وختاما، يود وفدي إعادة التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل الأزمة في الشرق الأوسط هو من خلال التسوية السلمية التي يتم التفاوض عليها على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يتخذ كل الخطوات الملموسة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وغني عن البيان أن الإذلال المستمر لشعب يرزح تحت نير الاحتلال وتحويل حربه المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي إلى مرتبة الإرهاب ليسا لصالح أي سلام دائم في الشرق الأوسط. بل ينبغي بدلا من ذلك إنهاء احتلال فلسطين، الذي هو لب الأزمة الحالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن سعادة الوفد الجزائري بأن يراكم تترأسون مجلس الأمن عن شهر نيسان/أبريل. وأود أيضا الإعراب عن ارتياحنا، الذي من المؤكد أن جميع الدول الأعضاء تشاطره، للطريقة الجديرة بالثناء التي أدرتم بها الرئاسة دائما من جميع النواحي.

كما أود أن أشكركم على السرعة التي استجبتم بها إلى طلبي المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز لعقد جلسة طارئة بشأن الحالة الحرجة في فلسطين. كما أود أن أشكر السفير كولبي ممثل النرويج على المهارة الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس، الذي كان شهرا مليئا بالأنشطة بشكل بارز.

لقد كشفت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس ياسر عرفات في الأسبوع الماضي عن النوايا الحقيقية للورثة السياسيين لقتلة رئيس الوزراء اسحق رابين: انهم يحاولون قتل عملية السلام ونتيجتها، وهي إقامة دولة فلسطينية.

وتدين الجزائر بشدة التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. وتشيد الجزائر بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، بقيادة الرئيس عرفات، الذي يستحق صموده وتصديه في وجه السلوك الإجرامي لقوات الاحتلال الإسرائيلية الدعم والإعجاب من الجميع.

لا يمكن للرأي العام العالمي أن يظل غير مبال بمأساة الشعب الفلسطيني، الذي تُرك أعزلاً في مواجهة هجمة وحشية من خصم يملك قوة عسكرية فائقة ويتصرف بحصانة تامة من العقاب وبازدراء واضح للقانون الدولي.

ومجلس الأمن، بصفة خاصة، مطالب اليوم باتخاذ موقف بشأن القرارات الخاصة به وأفعال إسرائيل غير الشرعية. إلى متى يجب أن ننتظر حتى يقرر المجلس التخلي عن ممارسة المعايير المزدوجة، التي تمنعه من القيام بعمل عاجل وفوري هو واجب عليه حيال قضايا السلم والأمن الدوليين؟ إن مصداقية المجلس نفسها في خطر، شأنها في ذلك شأن السلطة المعنوية لراعيي عملية السلام.

في عدة مناسبات خلال الشهور الماضية، وصفت الجزائر، التي كانت تتكلم هنا في المجلس، الحالة في فلسطين على أنها حالة حرب، وطالبت بتطبيق الأحكام ذات الصلة للقانون الإنساني الدولي، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ونظرا لأن رئيس الحكومة الإسرائيلية قد صرَّح علانية مؤخرا بأن بلاده في حالة حرب، فإن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد للإبادة الجماعية المستمرة للشعب الفلسطيني، والقيام على أساس قانوني – كما تم تأسيسه حاليا بشكل واضح – بتقرير الحقائق التي تحيط بجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

أما بالنسبة إلى مستقبل فلسطين والمنطقة، فإن من الواضح الآن أن أرييل شارون يرغب في إقامة حاجز من الدم والكراهية بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإنه يحاول أيضا من خلال مناوراته السيئة، التي يضطلع بها بدعم دولي، أن يقيم حاجزا من سوء التفاهم بين الشعوب العربية وشعب الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن يستطلع المجلس أهداف تلك الخطة وأغراضها.

وتدعو الجزائر المجتمع الدولي إلى الإقرار بالخطورة الاستثنائية التي تتسم بها الحالة في فلسطين ورفض الربط الذي يحاول الإسرائيليون إقامته بين الكفاح التحريري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والإرهاب الدولي. ويكمن الاختلاف الأساسي بين تلك الحالتين في أن الفلسطينيين الشباب الذين اختاروا مواجهة إرهاب دولة إسرائيل بتخليهم عن حياتهم من أجل بلادهم ماتوا على ترابهم المحتل.

وختاما، لقد أعلن المجتمع الدولي، في العديد من المناسبات، أن أسلحة الدمار الشامل يجب أن لا تقع في أيد غير مسؤولة. وتود الجزائر اليوم، أن تبدي قلقها العميق والمشروع والذي يستند إلى أسباب وجيهة إزاء وجود ترسانة نووية هائلة بيد إسرائيل التي لا تستحق بالتأكيد أن توصف بأنها دولة مسؤولة. وفي ضوء الأحداث التي شهدها العالم في الأيام القليلة الماضية، لم يعد خطر استعمال تلك الترسانة ضد الأمة العربية مجرد مسألة تخمين أكاديمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): حتى ونحن نتكلم، تحتدم الحرب بدون هوادة في فلسطين. وهي حرب تشنها آلة عسكرية هائلة ضد السكان المدنيين بأجمعهم. وهي حرب توقع مجزرة شنيعة، وتؤدي إلى تفاقم الاحتلال وتضاعف من الآلام.

وتشعر بنغلاديش بقلق خطير شأنها في ذلك في الحقيقة، شأن بقية العالم. ونحن قلقون لتجاهل قرارات مجلس الأمن، بل لانتهاكها. لهذا المجلس يلتجأ الناس الذين يتعرضون للعدوان من أجل حمايتهم. أما أن يخذلهم هذا المجلس عندما يتوجهون إليه بمثل هذه النداءات فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى إضعاف الإيمان بالنظام؛ ولن يكون ذلك في مصلحة أحد.

كما نشعر بالقلق لأن مواصلة إراقة الدماء يمكن أن تزيد من لهيب العواطف، في المنطقة وما وراءها. و يمكن أن تؤدي إلى الانزلاق نحو أزمة سيفقد فيها المناصرون الرئيسيون السيطرة عليها. كما يمكن أن تؤدي إلى تهديد الاستقرار في مجتمعات بعيدة. نحن قلقون بشأن كل هذا، وأكثر. نحن نشعر بانزعاج عميق لأن مؤسسات الأمم المتحدة، التي تضع فيها شعوبنا ذخرا عظيما، غير قادرة على قطع العقدة المستعصية لمأزق عنيد.

ولقد كنا جميعا أكثر حزنا لأن هناك اتفاقا واسعا، أكثر من أي وقت مضى، على الرؤية التي تتعلق بالتوصل إلى الحل النهائي. ويتضمن هذا الحل إقامة دولتين منفصلتين للإسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك فإن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الرؤية لم يؤد إلى دفع عملية السلام قدما. فاحتلال إسرائيل الأخير لرام الله وبلدات أخرى يهدد بتقويض كل ما تم تحقيقه من تقدم. وبهذه الروح دعت رئيسة وزراء بنغلاديش، البيجوم خالدة ضياء، إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الفوري من رام الله والمناطق المحتلة الأخرى.

ولقد حان الوقت بالتأكيد لكي نتجاوز مجرد البديهيات ولإنشاء آليات فعّالة لتنفيذ القرارات الدولية. وإنني أشير إلى قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ويستحق مفهوم إنشاء قوة دولية لبلوغ هذا الهدف النظر الجدي. ويجب تنفيذ خطة تينيت وتوصيات ميتشيل. ولا تزال تلك العملية تمثل الطريق الوحيد للتحرك نحو السلام الدائم. وينبغي للمجلس و ”مجموعة الأربعة“ أن يكثفا جهودهما نحو بلوغ هذه الأهداف. وقد ذكرت جنوب أفريقيا بصفتها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز، أننا نعتقد بأن إيفاد بعثة خاصة لمجلس الأمن إلى إسرائيل وفلسطين يمكن أن يساهم في تثبيت الحالة بشكل ملحوظ. أو ربما كان ينبغي لنا أن ننظر في قيام الأمين العام بزيارة إلى المنطقة، بولاية من المجلس. وقد وصلنا إلى مرحلة لا نستطيع فيها تحمل ترف التخلي عن أي بديل.

إن مما يمزق القلب أن نرى أعراف القانون الإنساني تداس في المنطقة التي انبثقت منها النماذج العظيمة الثلاثة للسلوك الإنساني – الإسلام والمسيحية واليهودية. إن الذي يحدث هناك اليوم يناقض كل القيم المقبولة. وهو يناهض كل شيء يدافع عنه ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا يمكن أن يُسمح باستمرار هذا الوضع – ولا يجب أن يُسمح به. وبوسع العالم ، بل ويجب أن يتدخل الآن.

في اللغة التي أتكلم بها – الانكليزية – تنطوي عبارة ” القدس الجديدة “ دوما على بعث الأمل. فهل يمكننا أن نبقيها كذلك؟

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم عن تهاني وتهاني وفدي على توليكم الرئاسة في وقت ينظر فيه المجلس في قضية تتسم بأهمية حرجة بالنسبة لنا جميعا. إن مهارتكم الدبلوماسية المثبتة تطمئننا بأن مشاوراتنا ستؤدي إلى نتيجة إيجابية.

وأود أيضا أن أعرب لسلفكم، السفير النرويجي أول بيتر كولبي، عن تقديرنا العميق للأسلوب النموذجي الذي وجّه فيه عمل المجلس خلال الشهر الماضي.

وقد تم عقد هذه الجلسة لمعالجة حالة أسفرت عن حالة حرب لا تطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولن تؤدي مثل هذه التطورات إلا إلى نتائج مريعة للمنطقة بشكل خاص، بالإضافة إلى ما سيترتب على العالم بشكل عام من عواقب.

وقد أصدرت حكومة إندونيسيا بالأمس بيانا تدين فيه بقوة عدوان إسرائيل العسكري ضد فلسطين وشخص الرئيس عرفات. وتشكل هذه السياسات التي لا تحتمل في الحقيقة تهديدا خطيرا لأمن الرئيس عرفات وسلامته الشخصية ولمستقبل كامل عملية السلام في الشرق الأوسط ذاته. وعلاوة على ذلك، فإن إندونيسيا ترى أن من غير المقبول أن تبرر القوة المحتلة أعمالها العسكرية باستعمال قضية الإرهاب كذريعة لتخريب القضية الفلسطينية المشروعة.

وردا على هذه الحالة، اتخذ المجلس القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي عالج صميم المشكلة ذاته بشكل صحيح، أي تحقيق السلام والاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير على شكل رؤية منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وتعزز ذلك القرار باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ومما يؤسف له، أن هذين القرارين لم ينفذا حتى الآن. ولهذا، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأنه لا بد لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير ضرورية وفورية لإنشاء آلية واضحة لضمان تنفيذهما بالكامل.

السلام هو في الواقع مهمة تنم عن التحدي وشاقة، نظرا لسير الأحداث المأساوية الأخيرة والخيار العسكري الذي لن يؤدي أبدا إلى سلام دائم. ولهذا، تؤكد حكومتي من جديد على دعمها لجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استئناف الحوار السياسي وإحياء عملية السلام بين الأطراف المعنية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا الكامل لرسالة السلام التي بعثها مؤتمر القمة الرابع عشر، الذي عقدته الجامعة العربية في بيروت. وتجدر زيادة التأكيد من جديد على أن السلام الدائم يقتضي تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. هذا هو المسار الوحيد الذي يمكن المضي عليه لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ونظرا للأحداث الخطيرة الجارية على أرض الواقع والمفاوضات الجارية حاليا في المجلس، تواجه منطقة الشرق الأوسط كلها اختبارا صعبا: إما أن تمضي قدما لوضع نهاية للعنف والبدء بعملية السلام، وإما أن تسقط أكثر في هوة العنف. ولهذا، فالخيار الأكثر عجالة في هذه المرحلة هو أن يتخذ المجلس كل الخطوات الممكنة، ولا سيما الإذن بنشر قوة أمنية دولية على نحو عاجل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لوضع نهاية لهذا الصراع على جناح السرعة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على الحاجة الماسة لمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية في نفس الوقت بغية التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إندونيسيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل المغرب، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مدرك (المغرب) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أهنئكم على رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأن أهنئ كذلك سلفكم، سفير النرويج، على الجهود التي قام بها خلال شهر آذار/مارس الماضي.

يعود مجلس الأمن اليوم للانعقاد مرة أخرى بعد مرور ثلاثة أيام فقط على اتخاذه للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ومنذ ذلك الحين تفاقمت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأصبحت أكثر مأساوية. ذلك أن إسرائيل عمدت إلى القتل الجماعي للسكان الفلسطينيين ومحاصرة أقربائهم مما دفع هؤلاء إلى دفن موتاهم في أفنية المستشفيات. لقد وصلت الأوضاع إلى حد لا يمكن أن يتحمله أي إنسان مهما كان انتماؤه، وهو حد ينذر بعواقب وخيمة على السلم والأمن العالميين.

لقد حان الوقت لمجلس الأمن كي يتحمل جميع مسؤولياته ويطالب شارون بوقف عمليات الإعدام واستعراض عضلاته والاستمرار في سياسته الانتقامية التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من الآلام لكل شعوب المنطقة بدءا بالشعب الإسرائيلي نفسه.

إن الظروف الراهنة تضع مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه الخصوص على المحك.

فهل يعقل أن قرارا اتخذه مجلس الأمن بالتصويت الإيجابي من قبل كل أعضائه الدائمين يبقى حبرا على ورق بسبب رفض إسرائيل لتطبيقه أو الالتزام به؟

وهل يعقل أن قواعد القانون الدولي الإنساني ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة تُستباح وتُداس من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلية؟

كيف يمكن أن نقبل أو نغض الطرف عن سياسة العقاب الجماعي التي تتمادى إسرائيل في ممارستها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل؟

إن تصرفا من هذا القبيل لا يُقبل بتاتا وعشرات الآلاف من الذين يتظاهرون يوميا في كل أرجاء العالم يعبرون في الحقيقة عن هذا الشعور.

لقد وجه البارحة صاحب الجلالة محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، نداء إلى المجموعة الدولية لمناشدتها التدخل السريع لوضع حد لتدهور الأوضاع. ويبقى الطريق الأنجع لتحقيق ذلك هو إيفاد قوة للفصل بين جيش تتوفر لديه أحدث المعدات العسكرية في المنطقة والسكان الفلسطينيين الذين لا سلاح لهم إلا الإصرار على مقاومة الاحتلال. إن هذا التواجد الدولي أصبح ضرورة ملحة لتفادي استمرار سياسة القتل المعمول بها الآن وإيقاف مسلسل العنف والعنف المضاد.

لقد تعالت أصوات كثيرة من كل جهة تطالب بتدخل طرف ثالث للتفريق بين القوات الإسرائيلية والشعب الفلسطيني لتجاوز الطريق المسدود الذي يميز الوضع الحالي.

لقد سبق لي سيدي الرئيس أن تكلمت مؤخرا أمام مجلسكم هذا باسم المجموعة العربية لشجب الإرهاب أيا كان مصدره. وأنا اليوم أؤكد نفس هذا الموقف لأنه موقف لا تفرضه الظروف الحالية بل هو موقف نابع من الحضارة العربية الإسلامية ومن ثوابت الدين الإسلامي الحنيف الذي ينبذ العنف ويغلب منطق الحوار والتفاوض والتعايش بين البشر.

إن حرمان شعب من المقومات الضرورية للعيش اليومي وحرمان أبنائه من الدراسة والاستشفاء ودوس كرامته لا يمكنه إلا أن يدفع شبابه إلى التضحية بكل شيء بما في ذلك التضحية بالنفس. ولا نتعجب إذا كان الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية ورمز هويتها الوطنية الذي تحاول إسرائيل عزله عن شعبه وعن باقي العالم الخارجي بكل الوسائل بما فيها قطع التيار الكهربائي والدواء والمؤونة، مستعدا هو أيضا للتضحية في سبيل كرامته وكرامة الشعب الفلسطيني.

إن هذا الوضع المتفاقم الخطورة يعتبر إذلالا لنا جميعا، إذلالا لكل الشعوب والأمم التي آلت على نفسها

طبقا لميثاق الأمم المتحدة ”أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

إن العالم لا يمكنه أبدا أن يقف وقفة المتفرج أمام سياسة تهدف إلى إسكات صوت الشعب الفلسطيني بأكمله والتنكر لحقوقه المشروعة ولا يمكن للعالم أن يبقى مكتوف الأيدي أمام الممارسات الإسرائيلية من قتل أبرياء واحتجاز المئات في معتقلات جماعية.

إن اجتماع اليوم لمجلس الأمن له أهمية قصوى إن لم أقل تاريخية باعتبار الآمال التي تعلّقها عليه كل شعوب المنطقة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الذي يقاسي يوميا من محنة الاحتلال.

إن المملكة المغربية تناشد مجلس الأمن، وهو الجهاز الأساسي في منظمة الأمم المتحدة، الجهاز الذي يعنى بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، لاتخاذ الإجراءات الملموسة اللازمة من أجل إيقاف السياسة العشوائية واللامسؤولة للحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وفرض انسحاب قواتها بدون تأخير ورفع الحصار عن الرئيس عرفات وفتح حوار بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد آرييل شارون بهدف وقف العنف واستئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل نهائي وعادل وشامل للشرعية الدولية.

ويبقى المغرب مستعدا كما كان الشأن في الماضي للإسهام في كل جهد أو مبادرة من شأنهما إخراج المنطقة من النفق المسدود الذي توجد فيه وتفتح أمام شعوبها نافذة الأمل في مستقبل تتمتع فيه بكامل حقوقها المشروعة وتعيش في أمن وسلام وتفاهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القاضي (العراق) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، نشكركم على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن للنظر في الوضع الخطير والمتفاقم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس.

في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، اتخذ مجلسكم الموقّر قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وبالرغم من أن هذا القرار جاء ضعيفا ولا يتناسب مع حجم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، فإن ممثل هذا الكيان انتقد هذا القرار ورفضه علانية حال اتخاذه من قِبل المجلس. وفي اليوم التالي شنّت قوات الاحتلال الصهيوني هجوما واسعا، ولا تزال، على الشعب الفلسطيني وقيادته واعتقلت العديد من قيادات وأبناء الشعب الفلسطيني واعتدت على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية. إن الموقف النظري لممثل الكيان الصهيوني من قرار مجلس الأمن والموقف العدواني الدموي على الأرض من قِبل حكومته يعكس ما يلي:

أولا، عدم احترام الكيان الصهيوني لقرارات مجلس الأمن.

ثانيا، عدم الالتزام بأحكام المادة الخامسة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، اللامبالاة وعدم احترام جميع النداءات التي وجهت إليه من مختلف الدول لإيقاف أعماله العدوانية.

رابعا، عدم احترامه للالتزامات والاتفاقات الدولية وعدم التزامه بأي سلوك أخلاقي متحضر.

خامسا، كشف عن حقيقة وجهِه باعتباره كيانا عنصريا إرهابيا.

إن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية يحاولان أن يبررا الأعمال الإجرامية للكيان الصهيوني بحق الدفاع عن النفس. هذا التبرير الجاهل لا يستند إلى أي أساس قانوني ولا يتفق نهائيا مع ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية من تفسيرات لتحديد أركان هذا الحق وظروف الاستناد إليه من قِبل الدول فرادى أو جماعات. وبمحاولتهما هذه إنما يريدان تحويل هذا المبدأ القانوني إلى وسيلة سياسية لتبرير أعمال العدوان، وهذا ما يقوم به الكيان الصهيوني يوميا، وبكل وقاحة وأمام أنظار العالم من قتل وذبح وتجويع للشعب الفلسطيني تحت حجة الدفاع عن النفس. والنتيجة أن هذا الكيان يساهم عمليا في تدمير المبادئ القانونية الأساسية التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأخرى المستقرة في القانون الدولي.

إن بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، قد أثارت خلال السنين الثلاث الماضية فكرة التدخل الإنساني لتبرير أعمالها العسكرية في عدد من مناطق العالم بموافقة مجلس الأمن وبدون موافقته، تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. واليوم يقوم الكيان الصهيوني بانتهاك جميع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ويسحق بدباباته اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧. فإن هذا الكيان قد قتل المئات من المدنيين وأعدم العشرات منهم بدم بارد، واعتقل الآلاف من الشباب الفلسطيني، ومصير عدد كبير منهم مجهول حتى الآن، وفرض حصارا على المدنيين الفلسطينيين مستخدما التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، ودمر البنى التحتية بشكل كامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتمادى في استهتاره أمام سكوت المجتمع الدولي إلى تدمير المستشفيات ودور العبادة الإسلامية منها أو المسيحية، حتى وصل الأمر إلى أن السكان في فلسطين لا يستطيعون دفن حتى شهدائهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن لماذا لم تتدخل الدول آنفة الذكر لحماية حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني المنتهكة في فلسطين؟ ألا يعتبر ذلك دليلا قاطعا على سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها هذه الدول وكذلك هي نفس السياسة التي ينتهجها مجلس الأمن؟

إن الكيان الصهيوني نظاما عنصريا أناني لا يهتم بالسلام العالمي، ويسعى بكل ما يستطيع لتدمير ما بنته الحضارة الإنسانية على كافة الصعد القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يتحمل المسؤولية التاريخية عن زرع جذور الإرهاب في الشرق الأوسط منذ بداية القرن الماضي ويستمر في انتهاج سياسة الإرهاب بكافة أشكاله حتى هذه اللحظة.

هناك فرصة تاريخية أمام مجلسكم الموقر لإثبات قدراته لإجبار الكيان الصهيوني على احترام ميثاق الأمم المتحدة. لذلك فهو مطالب اليوم بتحمل مسؤولياته حيال هذه الكيان في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والوقف الفوري للعدوان الصهيوني المتصاعد وسحب قواته من الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار فورا ودون شروط عن الشعب الفلسطيني والرئيس المجاهد ياسر عرفات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد داده (موريتانيا) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود أن استهل كلمتي بتقديم التهنئة إليكم باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية على رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر وعلى سماحكم بانعقاد هذه الجلسة المفتوحة. كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سلفكم السفير

بيتر كولبي، ممثل النرويج، على إدارته الممتازة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

منذ بضعة أيام، ناقش مجلسكم الموقر الوضع الخطير الذي نجم عن إعادة احتلال إسرائيل لأراضي السلطة الفلسطينية وما واكب ذلك من ممارسات قمعية وحشية ومن محاصرة للرئيس البطل المجاهد ياسر عرفات ''أبوعمار''. وقد تم التوصل إلى إصدار القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الخاضعة لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبرفع الحصار عن الرئيس ياسر عرفات والرجوع إلى طاولة المفاوضات. وكانت هذه الخطوة تعبر عن عزم المجلس على القيام بدوره كاملا كضامن للسلام والأمن الدوليين، وهو مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتمسك بمهامه الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحصار الخانق الذي يضرب على الشعب الفلسطيني الشقيق في الأراضي المحتلة يعرض في الحقيقة حياة الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ إلى مأساة وكارثة إنسانية يجب تفاديها وشجبها بوصفها انتهاكا صارخا لكل المواثيق والأعراف الدولية. إن بلادي تطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الإسرائيلي والرجوع إلى عملية السلام على أساس مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام والتطبيق الكامل وغير المشروط لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري هذا المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما نؤكد على ضرورة تواجد مراقبين دوليين لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل.

إن الشعب والحكومة الموريتانية يعربان عن تضامنهما المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق البطل الذي يدافع عن حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، ومع سلطته الوطنية الممثلة في شخص فخامة الرئيس الأخ ياسر عرفات، حفظه الله. ونستغرب أن يُطلب منه مرارا المزيد من الإجراءات بينما هو محاصر في غرفة بدون ماء أو كهرباء، الأمر الذي يمثل إهانة للأمتين العربية والإسلامية بالتساوي.

إن هذا الوضع المتفجر الذي تسببت فيه إسرائيل والذي يهدد استقرار المنطقة بأسرها يستدعي من مجلس الأمن التحرك السريع لضمان تطبيق قراراته، وخاصة الإسراع بتطبيق القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي أصدره المجلس يوم السبت الماضي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل موريتانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): كان السفير كاماليش شارما، الممثل الدائم، يود الإدلاء في يوم ١٩ آذار/مارس بالبيان الصادر عنَّا في إطار هذا البند. لكنه كان متوعكا في ذلك المساء، وهو غير موجود بيننا اليوم. وقد أذن لي بالإدلاء بالبيان نيابة عنه.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدنا العميق لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولات مجلس الأمن الشهر الحالي، وأتمنى لكم كل نجاح في رئاستكم وأؤكد لكم أن وفدنا سيتعاون معكم على أكمل وجه. ونود أيضا أن نشكر وفد النرويج على الأسلوب الفعَّال الذي وجَّه به أعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

وإن وفدي يؤيد البيان الذي سبق أن أدلى به اليوم أمام المجلس، السفير كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز. لقد شاركنا بالفعل في مناقشات المجلس لهذا البند أثناء الجلسة الطارئة المعقودة في

٢٩ آذار/مارس. ولا يسعى بياننا اليوم إلا إلى تناول عناصر إضافية تتصل بموقفنا من الأزمة في الشرق الأوسط.

لقد تحدث الأونرابل جاسوانت سينغ، وزير الشؤون الخارجية في الهند، مع الرئيس ياسر عرفات، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية شيمون بيريز في إسرائيل، خلال اليومين السابقين. وقد أعرب عن أسى الهند العميق إزاء الأحداث الأخيرة، ودعا الاثنين إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يدعو الطرفين إلى أن يُقدما فورا على تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار والانسحاب، ووقف جميع أعمال العنف فورا، والتعاون التام مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة، السيد زيني.

وقال الوزير جاسوانت سينغ لنائب رئيس الوزراء بيريز أن إسرائيل، بمحاصرتها الرئيس عرفات وبسجنه بالفعل، تعمل على زيادة الصعوبات بدلا من تخفيفها، وتزيد من صعوبة مهمة إقرار السلام. وأبلغ وزير الخارجية السيد عرفات أن الهند تعتبره رمزا للأمة الفلسطينية وتشعر بالقلق على سلامته ورفاهه. فما يلزم هو احتواء الحالة والسيطرة عليها. فقد قتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء. ولا بد من وقف ذلك. الحالة تدعو إلى الأسى ومن غير المقبول أن تكون وصلت إلى هذا المستوى. والهند تقف إلى جانب شعب فلسطين في ساعة شدته. وأبلغ وزير الخارجية الرئيس عرفات ونائب رئيس الوزراء بيريز أن الهند على استعداد للقيام بأي شيء لإعادة السلام إلى غرب آسيا.

واتصل السيد هاني الحسن، المبعوث الخاص للرئيس عرفات، برئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي، صباح اليوم، في نيودلهي، ونقل إليه تقدير الرئيس عرفات لما قدمته الهند من تأييد متواصل له وللقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وأعرب رئيس الوزراء فاجبايي عن قلقه على صحة الرئيس عرفات ورفاهه، وأكد أن الهند يساورها قلق عميق إزاء الحالة الراهنة وأنها تقف على استعداد للقيام بكل ما تستطيعه للعمل من أجل السلام في المنطقة.

وختاما، أود أن أورد ما جاء في البيان الذي أدلى به السيد جاسوانت سينغ في شانغاي، بتاريخ ١ نيسان/أبريل، خلال زيارته الأخيرة إلى الصين. فبالإشارة إلى الحالة في الشرق الأوسط، قال وزير الشؤون الخارجية ما يلي:

”إن الرئيس عرفات يمثل سلطة الشعب الفلسطيني. فإخضاع الرئيس عرفات لهذه المعاملة يجرد الفلسطينيين من أي شعور بكونهم أمة. يجب أن يتوقف هذا. ويجب أن تتوقف أعمال الإرهاب كذلك. فالعنف الذي يولِّد العنف ليس الإجابة المطلوبة. وقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يدعو إسرائيل وفلسطين إلى إقرار السلام. وهذا أمر إلزامي. وبالمثل يمكن أن تؤدي جميع الاتفاقات الأخرى المبرمة في هذا الصدد، وهي خطة تينت، وتقرير ميتشيل، وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام إلى تعزيز عملية السلام. فهذا ليس من شواغل الشرق الأوسط وحده، بل من الشواغل العالمية الأوسع نطاقا“.

وكل ما أود إضافته هنا هو التنفيذ الفعال للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي اتخذه المجلس في الساعات الأولى من صباح اليوم الموافق ٣٠ آذار/مارس. وندعو مجلس الأمن إلى العمل مع الأطراف المعنية من أجل وضع حد للعنف والعمل في سبيل استئناف الحوار والمفاوضات فورا بغية تحقيق سلام وأمن دائمين للجميع في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الوقت الهام بالنسبة للأمن والسلام الدوليين.

يشرفني أن أخاطب المجلس باسم الدول الـ ١٩ الأعضاء في مجموعة ريو بصفتي الأمين العام المؤقت لها.

تلاحظ الدول الأعضاء في مجموعة ريو، بقلق عميق، التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة التي أمثلها، اقتناعا منها بأنه لا يمكن تحقيق السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي إلا عن طريق تسوية المنازعات بالطرق السلمية المجسدة في القانون الدولي، قد أعلنت، أولا، أنها ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) اللذين أشار فيهما المجلس إلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة بالموضوع وأكد المجلس من جديد رؤيته للشرق الأوسط كمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين في سلام، جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وثانيا، أعربت مجموعة ريو عن ارتياحها لمبادرة سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد، التي تعطي آمال جديدة في تحقيق السلام وتشير إلى استصواب قيام جميع بلدان المنطقة بتطبيع العلاقات.

وثالثا، دعت المجموعة بقوة جميع الدول المعنية بعملية إقرار سلام دائم في الشرق الأوسط إلى بذل أقصى الجهود السياسية الممكنة من أجل تنفيذ اقتراح مجلس الأمن.

ورابعا، ناشدت المجموعة طرفي النزاع أن يوقفا فورا جميع أعمال العنف والمضايقة، مهما كان أساسها، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض على العنف والدمار.

وفي ظل الظروف الحالية، لا بد أن يمتثل طرفا النزاع فورا ودون شروط لقراري مجلس الأمن الأخيرين، وأن يتخذا الخطوات الأولى لوقف تصاعد العنف والدمار، وتدابير ملموسة لإعادة بناء الثقة، وأن يتعاونا تماما مع الجهود التي يبذلها الأمين العام والمبعوثون الخاصون الأربعة المسؤولون عن إعادة تنشيط عملية السلام.

وكما قال الأمين العام، بحكمة، لا بد اليوم من أن يتخلى الطرفان عن منطق الحرب والدمار وأن يعتنقا منطق السلام والتقدم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كوستاريكا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي ممثل عمان، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحسن (عمان) (تكلم بالعربية): لقد كان متوقعا أن يدلي المندوب الدائم للسلطنة بهذا البيان غير أنه غير متواجد في القاعة في هذه الأثناء وسيعود بعد قليل.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، باسم وفد بلادي، بالتهنئة الخالصة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإننا لعلى ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ومواقف بلدكم الصديق، الاتحاد الروسي، لهي كفيلة بتسيير دفة هذا المجلس وصولا إلى الغايات المنشودة التي يأتي في مقدمتها صون الأمن والسلم الدوليين. كما لا تفوتني الفرصة لأن أشيد بسلفكم سفير النرويج بيتر كولبي وأعضاء وفده على الطريقة المثلى التي أداروا بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس المنصرم.

إن وفد بلادي ليتقدم بالشكر إليكم وإلى سائر أعضاء المجلس على الاستجابة للطلب الذي تقدمت به الدول

العربية لعقد هذه الجلسة الطارئة لبحث الحالة في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الوضع في فلسطين. وفي هذا السياق، فإنه ليحدونا وطيد الأمل في أن يتكلل اجتماعكم الطارئ بنتائج ملموسة تنعكس على أرض الواقع وقرارات قابلة للتنفيذ.

ما من شك أن الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لم تأت من فراغ وإنما جاءت استجابة للوضع الخطير الذي آلت إليه الأحداث في الأراضي العربية المحتلة وتجاهل إسرائيل للدعوات التي أطلقها مجلسكم الموقر في ثنايا قراريه ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بضرورة وقف إطلاق النار وسحب قواتها من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية وفك حصارها عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وليس بخاف عليكم، فهذه ليست المرة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة التي يلجأ إليكم فيها شعب فلسطين مخاطبا ضمير المجتمع الدولي ونبضه، المتمثل في مجلسكم الموقّر لتوفير حماية دولية له من بطش سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ولا شك أن عدم الاستجابة لذلك الطلب قد ساهم في تدهور الحالة إلى الوضع الذي نحن بصدده اليوم. إن مجلسكم، وفقا للصلاحيات الممنوحة له على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، ليتحمل المسؤولية الكاملة عما يجري اليوم من عمليات قتل وإعدام منظم ومحاصرة مدن وعزل لشعب كامل عن العالم.

وفي الأيام القليلة الماضية اتخذ مجلسكم قرارين هامين هما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وطالب فيهما الأطراف المعنية بوقف أعمال العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات، إلا أن إسرائيل كعادتها لم تعر القرارين أي اعتبار، بل على النقيض من ذلك، فبعد صدور القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) قامت إسرائيل بتوسيع دائرة احتلالها لأراضي السلطة الفلسطينية من خلال نشر مزيد من قواتها في مناطق أخرى من الضفة الغربية مثل بيت لحم وقلقيلية وطولكرم ونابلس وجنين وغيرها من المناطق الفلسطينية التي تحولت إلى ساحات حرب بين شعب أعزل وقيادة محاصرة تمارس إسرائيل بحقهما شتى صنوف التصفية. تلك هي القرارات التي أصدرها مجلسكم وذلك هو رد إسرائيل عليها. فماذا أنتم فاعلون أمام هذا الوضع والتحدي الإسرائيلي، أمام دولة لا تحترم قرارات مجلس الأمن ولا تنفِّذها ولا تعيرها أدنى اهتمام؟

إننا نناشد مجلسكم الموقر، مرة أخرى، أن يقوم بمسؤولياته كاملة وأن يتعامل مع الوضع الذي يتهدد الأمن والسلم الدوليين بروح من المسؤولية ورغبة حقيقية في تفعيل قراراته على نفس القدر من الحزم الذي يبديه لقضايا أخرى صدرت بحقها قرارات دولية وتم إنشاء آليات ولجان متابعة لتنفيذها. كما نطالبكم بأن تستجيبوا لمطالب الشعب الفلسطيني الباسل الذي يتعرض وقيادته الشجاعة في وجه الاحتلال الإسرائيلي، لشتى صنوف القتل والتنكيل والحصار والعقاب الجماعي وعمليات التصفية وذلك من خلال التفعيل الفوري للقرارات الصادرة بحق إسرائيل وتطبيقها، والنظر بجدية في تدابير عملية وملموسة كفيلة بتوفير الحماية المطلوبة للشعب الفلسطيني من سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

إن مصداقية هذا المجلس هي محل اختبار اليوم أكثر من أي وقت مضى، فإما أن تطبّق على إسرائيل ما يطبق على الغير وإلا فما يقال عن ازدواجية المعايير قد أضحى صفة ملازمة لهذا المجلس من شأنها أن تقوض من شرعيته. وهنالك حقيقة يجب على مجلسكم أن لا يغفلها وهي أن فلسطين أرض محتلة وشعب فلسطين شعب يرزح تحت الاحتلال وجبت حمايته على أساس ما أقرته المواثيق والمعاهدات الدولية التي من بينها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). تلك

هي القرارات والمعاهدات الدولية فأين نحن اليوم من كل ذلك، ومن حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش بسلام؟

إننا ندعو مجلسكم الموقر، وعلى وجه الخصوص الدول دائمة العضوية، إلى تحمُّل المسؤوليات الملقاة على عاتقها من خلال توجيه رسالة موحدة إلى إسرائيل بأنها ليست فوق القانون أو الشرعية الدولية وأن سحبها لقواتها من سائر المدن والأراضي الفلسطينية وإنهاءها الفوري للحصار الذي تفرضه على مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، رمز كفاح شعب فلسطين وبطولته، هو السبيل الوحيد للتجاوب مع قرارات الشرعية الدولية.

إن بلادي ومن منطلق روح الصداقة والصراحة التي تجمعها مع الولايات المتحدة، تشعر بقلق كبير من أن الإدارة الأمريكية لا تنتقد الممارسات الإسرائيلية بنفس الصرامة التي تنتقد بها الأفعال الفلسطينية إذ أن المسؤولين الأمريكيين يستمرون في مطالبة الرئيس ياسر عرفات ببذل المزيد من الجهود في إدانة أعمال العنف والإرهاب في حين أن حريته مطوّقة بهول الآلة العسكرية الإسرائيلية وممارساتها الوحشية. فليس هناك من مجال لأي قيادة سياسية لأن تؤثر بفعالية وبسرعة على ظاهرة الأعمال الانتحارية المأساوية والمؤسفة والناتجة عن الشعور العميق باليأس وغضب المقاومة للظلم ومظالم الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع.

إننا ندعو سائر أعضاء المجلس، والمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية بما لها من نفوذ وتأثير على إسرائيل إلى ممارسة نفوذها الفعال لصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال الإدراك الواضح والمعلن والمتوازن للحقائق على أرض الواقع، مؤكدين في الوقت نفسه على أهمية التمسك بخيار السلام الذي يظل الطريق المجدي الوحيد للمنطقة من خلال تفعيل الحلول السياسية للصراع على أساس قرارات الشرعية الدولية ومشاريع السلام ذات الصلة والتي كُللت مؤخرا بمبادرة السلام الصادرة عن القمة العربية في بيروت.

وفي الختام، السيد الرئيس، إن بلادي إلى جانب سائر الدول المحبة للسلام لتتطلع إلى أن يتجاوز مجلسكم الموقّر المفهوم الضيق للمصالح الوطنية ارتقاء إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقكم خدمة للأمن والسلم الدوليين وأن يكون جهدكم السامي هو حماية الشعوب من ويلات الحرب والبطش والاحتلال الأجنبي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل عمان على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، في البداية يسرنا أن نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنين لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعماله. ولا يفوتنا أن نشكر سلفكم، سفير النرويج، على إدارته الحكيمة للمجلس خلال الشهر الفائت.

إن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تزداد تدهورا يوما بعد يوم. فقد صعدت إسرائيل من عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، فقامت باجتياح معظم أراضي السلطة الفلسطينية، ساعية إلى تدمير البنية التحتية لها، التي كلف تشييدها مبالغ طائلة. هذا بالإضافة إلى ما يقع من ضحايا في صفوف الشباب والنساء والأطفال والشيوخ من جراء القصف العشوائي واستخدام القوة المفرطة ضد شعب أعزل لا يملك إلا العزيمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. كما استمرت إسرائيل في حصارها للمدن الفلسطينية وممارسة سياسة التجويع والاعدامات بدون محاكمة. وتوجت ممارساتها العدوانية تلك بمحاصرة السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي يمثل رمز

قيادة الشعب الفلسطيني في مقره، ولا يعرف أحد ما هي نهاية تلك الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل، دولة الاحتلال.

لقد قامت القوات الإسرائيلية بمنع وصول المصابين إلى المستشفيات وعمدت إلى إطلاق النار على سيارات الإسعاف أو حجزها على نقاط الحواجز العسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي يمكن اعتبارها مصدر الإلهام الأساسي الأول للقانون الإنساني الدولي. وتطالب تلك الاتفاقية في مادتها الثالثة بتوفير الحماية اللازمة لكل إنسان لا يشارك في الأعمال العسكرية بما في ذلك العسكريين الذين ألقوا أسلحتهم والمرضى والجرحى وغيرهم. ولم يكف إسرائيل كل ذلك، فقد منعت السكان من دفن موتاهم الذين مضى على استشهاد بعضهم أكثر من يوم كامل، وهذا تعدٍ واضح على المعتقدات الإسلامية، وانتهاك صارخ لكل الأعراف الدولية الإنسانية.

إن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلية حاليا في فلسطين المحتلة لا يمكن إلا أن يصنف على أنه جرائم حرب ترتكب في القرن الحادي والعشرين. هذا القرن الذي تمنى رؤساء وقادة الدول في قمة الألفية أن تسوده كل مقومات الأمن والسلام والطمأنينة. إلا أن الحكومة الحالية في إسرائيل نسفت كل تلك الأماني، وجعلت من لغة العنف وإرهاب الدولة أسلوبا ونهجا وسياسة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

إن رئيس وزراء إسرائيل لم يجد في قاموسه أسلوبا للتعاون مع مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت الأخيرة إلا إرهاب الدولة، هادفا بذلك إلى تقويض أي جهد لإحياء عملية السلام، التي انتهت بوصول شارون للسلطة. وإن ما تقوم به إسرائيل حاليا تجاه الرئيس عرفات، رمز النضال الفلسطيني ورئيسه المنتخب، وضد الشعب الفلسطيني عامة، أمر في غاية الخطورة. إن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل لن يجلب إلا الدمار للمنطقة ككل، وهذا ما تريده الحكومة الإسرائيلية. فعلى المجتمع الدولي أن يوقف هذا العدوان الإسرائيلي كي يتفادى وقوع كارثة لا تحمد عواقبها، ليس على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره.

وفي الختام نطالب حكومة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال للأراضي الفلسطينية بما يلي: أولا، احترام نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ومبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وثانيا، الانسحاب الفوري غير المشروط من جميع المدن والقرى الفلسطينية، بما فيها رام الله المقر المؤقت للسلطة الفلسطينية، ورفع الحصار المفروض على رئيسها. وثالثا، رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي المحتلة بما فيها المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية. ورابعا، ضرورة تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، وذلك يتطلب من المجلس القيام بدور فعال لضمان تنفيذ إسرائيل لقراراته التي لا تزال حبرا على ورق.

وأخيرا لا بد من التأكيد على أنه بدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي العربية المحتلة، لن تنعم هذه المنطقة والعالم بالاستقرار. وسيظل السلم والأمن الدوليان عرضة للتهديد والخطر، وهذا يتطلب من مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن المجلس مطالب بممارسة كافة أشكال الضغط على دولة العدوان الإسرائيلي لإنهاء احتلالها للأراضي العربية. ونطالب مجلس الأمن بأن يقوم فورا بإرسال مراقبين دوليين في المرحلة الراهنة لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين.

والتاريخ لن يغفر للمجلس دوره إذا لم يضطلع بمسؤولياته، ومن ناحية ثانية فإنه من غير المقبول أن يبقى المجلس في حالة شلل في الوقت الذي يتعرض فيه السلم والأمن الدوليان للخطر لأن المجلس هو المسؤول عن حفظهما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البحرين على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن، ونشيد في ذات السياق بالعمل المقدر الذي قام به سعادة السفير أولي بيتر كولبي، سفير النرويج، ووفده إبان رئاستهم للمجلس في الشهر المنصرم.

هذا هو الاجتماع الثاني لمجلس الأمن في أقل من خمسة أيام للنظر في الأوضاع الخطيرة والمتدهورة يوميا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشهد تصعيدا خطيرا جدا، حيث تستمر إسرائيل، السلطة المحتلة، في ارتكاب المزيد من المجازر وجرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. ويتم ذلك تحت بصر وسمع العالم بأسره، الذي يشاهد على شاشات التلفزة العالمية الاستخدام المفرط للقوة وعمليات الاغتيال المنظمة ضد المواطنين الأبرياء، وتشديد العزلة على المدن والقرى الفلسطينية ومحاصرتها بالدبابات والآليات العسكرية. بل واحتلال مقر القيادة الفلسطينية، ومحاصرة الرئيس ياسر عرفات في غرفة واحدة بمقر قيادته وقطع إمدادات المياه والكهرباء عنه في خطوة غير أخلاقية وغير إنسانية وغير مسبوقة.

ولست في حاجة لاستعراض جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل. فقد شاهد العالم الاعتداء على دور العبادة من مساجد وكنائس بالإضافة إلى سيارات الإسعاف التي لم تسلم وهي التي تقوم بنقل الجرحى والمصابين. بل وصل الأمر إلى إعاقة دفن الموتى، مما اضطر مستشفى رام الله لدفنهم في قبر جماعي بحديقة المستشفى، وأيضا أمام شاشات التلفاز والعالم جميعا يشاهد ذلك.

ينظر العالم بأسره الآن إلى تحرك مجلس الأمن لفرض قراراته إزاء ما يحدث من عدوان وانتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الإنسانية الدولية، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة. إن استمرار إسرائيل في تحدي إرادة المجتمع الدولي يضع على عاتق هذا المجلس مسؤولية التحرك الفوري لردع إسرائيل التي تجاوزت كل الحدود بما ترتكبه من أعمال عدوانية، ونحن نجلس في هذه اللحظة وإسرائيل الآن تحاول احتلال مدينة نابلس، مما يشكل تماديا في عدوانها وتحديا واستخفافا بجميع قرارات الشرعية الدولية.

وأمام هذا المجلس مسؤولية أخلاقية في المقام الأول تمليها عليه واجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للعمل على وقف العنف والاستخدام العشوائي للقوة من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل، وذلك بتوفير الحماية العاجلة لهم عبر نشر قوات دولية تشرف على الانسحاب الإسرائيلي الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

لقد شهدنا هذا المجلس وهو يعقد العديد من الجلسات ويعتمد القرارات والبيانات الرئاسية حول حماية المدنيين، ورأينا العديد من الدول التي ظلت تتشدق باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين في مناطق النزاعات وتضعها على أولويات سياساتها الخارجية. فلماذا هي صامتة الآن؟ ولماذا لا نسمع صوتها العالي الآن؟ بل ذهب البعض إلى تبرير ما تقوم به إسرائيل من عمليات الإبادة الجماعية. وها نحن الآن أمام حالة واضحة أمام العالم يتعرض فيها المدنيون، وخاصة النساء والأطفال والعجزة، لأسوأ أنواع البطش

والتنكيل، الأمر الذي يستوجب تفاعل مجلس الأمن مع الرغبات التي عبر عنها العديد من دول العالم بشأن أهمية التحرك السريع لتوفير الحماية للمدنيين في فلسطين. وإن أي تقاعس من المجلس عن القيام بواجباته في هذا الصدد يعتبر تنصلا منه إزاء القيام بواجباته المنصوص عليها في الميثاق.

لقد رد مجرم الحرب آرييل شارون على قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بإعلان الحرب ضد الفلسطينيين، واعتبر الرئيس ياسر عرفات، الرئيس الشرعي للسلطة الفلسطينية، عدوا، وذلك بعد أن كشفت القمة العربية الأخيرة في بيروت عن رغبة العرب في السلام باعتمادها مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

وحيث أن إسرائيل ظلت تتشدق بأن العرب لا يريدون السلام، وظلت تطالب بالأمن والاعتراف، فقد انكشفت نواياها الحقيقية عن تعطشها للدماء، فلجأت إلى أسلوب البطش والتنكيل للشعب الفلسطيني الأعزل وإعادة احتلال المدن الفلسطينية وعزلها عبر إعلانها مناطق عسكرية وذلك في محاولة مكشوفة لجر المنطقة إلى تفجير شامل لا يمكن التنبؤ بعواقبه، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن الأمن الذي تبحث عنه إسرائيل عبر العنف لن يتحقق لها أبدا طالما أنها مستمرة في سياساتها العدوانية والتوسعية في احتلال المدن الفلسطينية وارتكاب المجازر والإعدامات اليومية في حق الشعب الفلسطيني، فالعنف يولد العنف. وما تقدمه إسرائيل من تبريرات كاذبة بأن حملتها الإجرامية تتم تحت ستار مكافحة الإرهاب أو الدفاع عن النفس أمر مرفوض، فالإرهاب هو ما تقوم به دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. والشعب الفلسطيني يقاوم إرهاب الدولة من أجل إنهاء الاحتلال المفروض عليه من قبل إسرائيل. مَن منا جميعا، سيدي الرئيس، يستسلم للاحتلال والاستعمار ولا يقاومه إذا جاء في بلاده... فتاريخ شعوبنا جميعا نحن الحاضرون هنا مليء بالنضال والكفاح والمجاهدات ضد الاحتلال والاستعمار. إن ما يحقق الأمن لإسرائيل حقيقة هو الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية في الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته وعاصمتها القدس. وحينها فقط سيكون هنالك سلام في المنطقة.

إننا ومن هذا المنبر، ندعو المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول المحبة للسلام أن تقف بقوة لحمل الحكومة الإسرائيلية على وقف أسلوب المواجهة والقتل والقهر والتنكيل الذي ثبت أنه لا يبدل الباطل حقا ولا يحمل صاحب حق على ترك حقه.

ونؤكد في الختام على أن السودان يقف مع الشعب الفلسطيني الذي يدافع بقوة وبسالة عن حقه المشروع - وأكرر، حقه المشروع - لاستعادة أراضيه وموقعه بين الشعوب في وجه الظلم والعدوان ضده والذي يحدث في تجاوز كامل لكل الأعراف والقوانين الدولية بل والشرائع السماوية والأخلاق الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، باسم حركة عدم الانحياز.

إذ نجتمع هنا اليوم، يتدهور الوضع في الشرق الأوسط تدهورا سريعا. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الآن، قُتل أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني و ٤٠٠

إسرائيلي، معظمهم من المدنيين. ويتزايد عدد الموتى يوما بعد يوم. والتقارير الواردة من المنطقة ترسم صورة قاتمة للغاية.

وفي الشهر الماضي، انعقد مجلس الأمن في جلسة طارئة واتخذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) في ١٢ آذار/مارس، الذي لم يعترض عليه أحد. وكان هذا القرار حاسما فيما طالب به المجلس الطرفين. ولكن لم يحدث أي تحرك ملموس على الإطلاق نحو الامتثال للقرار. بل على النقيض من ذلك، فإن الثابت هو التدمير المنظم للسلطة الفلسطينية وحصر إقامة رئيسها في مكتبه، بخدمات قليلة أو بدون خدمات على الإطلاق. وهذا الوضع لا يمكن إلا أن يزيد من حدة الشعور بالغضب والرفض والإهانة، وهو أضعف الإيمان.

وفي يوم ٣٠ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي يدعو في الفقرة الأولى، في جملة أمور، "إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله". والوضع في الميدان الآن يبين عكس ذلك تماما. إذ يجري احتلال المزيد من المدن، ويحار المرء فيما سيؤول إليه مصير الأراضي المحتلة.

ومن خلال تحليل الأوضاع يتكشف لنا ما يلي: إن تدمير السلطة الفلسطينية يمكن تفسيره على أنه تقويض لأي ذرة حق للفلسطينيين في إقامة دولة لهم. ومما يؤكد هذا الاستنتاج عدم صدور أي بيان من جانب السلطات الإسرائيلية إبان حملتها الراهنة بخلاف ذلك. والحق في تقرير المصير منصوص عليه في ميثاق المنظمة. ولا يمكن لأي قدر من المراوغة أن يُثني شعبا عن تصميمه على تحرير نفسه وإقامة حكمه الذاتي.

وتشعر حكومتي بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف والاجتياح العسكري للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ويصاحب هذا الاجتياح تدمير واسع النطاق للممتلكات التي تم الحصول عليها بشق الأنفس، لا سيما في المناطق الفلسطينية. كما يمارس العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك للمبادئ الأساسية لهذه المنظمة.

لقد سنحت لنا الفرصة في مداخلاتنا السابقة للحديث عن الاستخدام غير المتكافئ للقوة من جانب السلطات الإسرائيلية. بل إن الوضع اليوم أكثر تدهورا من ذي قبل. ولسنا بحاجة إلى التشديد على عدم تكافؤ القوة بين قوات الجانبين، وهذا أقل ما يمكن أن يقال في هذا الشأن. ومن الأهمية بمكان أن تراعى تلك الحقيقة عندما توجه النداءات إلى الطرفين.

وحكومتي تناشد مجلس الأمن بشدة لاتخاذ إجراءات فورية لوقف المجزرة التي تشهدها المنطقة. ولا بد أن توازن متطلبات الأمن بضمانات قاطعة للفلسطينيين بأن إقامة دولتهم، التي تتوفر لها مقومات الحياة والبقاء والاحترام، هي قاب قوسين أو أدنى. والعنف أو الهجمات لن يحل قضية فلسطين أو يضمن أمن إسرائيل.

وتؤمن حكومتي بأنه لكي يكون أي تحرك لحسم هذه الأزمة ناجعا، لا بد من ضمان سلطة الرئيس عرفات وسلامته. وينبغي ألا يكون لدى المجلس أي لبس في هذا الصدد.

وحكومتي تناشد الطرفين الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وإن كانت مناشدتها أكثر لحكومة إسرائيل، التي لها اليد العليا في المواجهة الحالية. وفي نهاية الأمر، فإن المفاوضات السلمية فقط هي التي يمكن أن تؤدي إلى حل طال انتظاره لهذا الصراع التاريخي. ولذلك، أصبح من الحتمي أن يستجمع الطرفان على وجه الاستعجال الإرادة السياسية للعودة إلى مائدة المفاوضات. وقبل أسبوعين بالتحديد، كان هناك بصيص من الأمل في إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي. ونخشى أن يكون هذا الأمل قد تبدد الآن.

وختاما، أود أن أعيد تأكيد دعم حكومتي للسيد كوفي عنان، الأمين العام، وتأييد جهوده الدائبة لتحقيق وقف إطلاق النار وحل الصراع حلا سلميا. علما بأن الوضع الراهن يتطلب من مجلس الأمن أن يتخذ إجراء عاجلا، وفقا للمادة ٢٤، الفقرة ١، وسائر الأجزاء ذات الصلة من الميثاق. والعالم يطالب بإجراء حاسم بالفعل. ولا ينبغي أن يُزهق المزيد من الأرواح بلا مبرر، ولا سيما أرواح المدنيين. ونناشد المجلس أن يتسلح بكل ما في ترسانته الواسعة من صكوك من أجل استعادة السلم في المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون للأطراف الرئيسية الفاعلة مطلق الحرية في الانضمام إلى هذا الحل.

وغني عن البيان أن الوقت من ذهب، ونأمل أن يثمِّن المجلس الوقت. وينبغي وضع دليل تفصيلي واضح للطريق أمام الفلسطينيين لنبعث في نفوسهم الأمل ونقوي عزمهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية تترانيا المتحدة على ما وجهه إلي من كلمات طيبة.

المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل جيبوتي. وإنني أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد أولهاي (جيبوتي): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذا الاجتماع، رغم قصر المهلة التي أعطيت لكم، وذلك نظرا للكارثة الواقعة في الأراضي الفلسطينية، والحريق الهادر فيها. فمنذ اعتماد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) السبت الماضي، فإن الوضع بدلا من أن يتحسن، إذا به يخرج بشكل مزعج وخطير عن نطاق السيطرة. كما أن السخط الدولي، والنداءات التي لا تتوقف من أجل ضبط النفس، ووقف إطلاق النار، والانسحاب الفوري، لم تجد آذانا صاغية. فقد وسعت إسرائيل من حربها وواصلت هجومها العسكري الوحشي الذي لا يستهدف سوى البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها. وكما قال الأمين العام وهو يخاطب المجلس يوم الاثنين، ”فإن من التفاؤل الذي لا يستند إلى منطق رصين الاعتقاد بأن الوضع في المنطقة قد اجتاز أسوأ مراحله“.

وإني لأحيي الأمين العام على شجاعته وعلى بيانه الواضح والصريح حول ما يشيع في المنطقة من فوضى وإراقة للدماء. والحق أن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) يمثل أفضل صك متاح لوقف ما يتعرض له السلم والأمن في المنطقة من خطر سافر.

وكما أعلنا مرارا وتكرارا، فإن بلدي يدين أي هجوم يقع على السكان المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. ولكن الإرهاب الذي أُوقع في الأيام القليلة الماضية بالقيادة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، وأمنه، وبنيته الأساسية ومؤسساته، يفوق كل تصور. فقد قامت إسرائيل بحماقة عسكرية غير مسبوقة ستظل لعنتها تطاردها أبد الدهر. والعمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق تشير إلى اعتزام إعادة احتلال جميع الأراضي التي كانت خاضعة للسلطة الفلسطينية.

وقد يؤدي استعراض القوة العسكرية الأرعن من قبل السيد شارون إلى تعطيل وشل البنية الأساسية وأداء السلطة الفلسطينية، وقد يؤدي إلى تفاقم الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني، ولكن القوة الغاشمة لن تنال من روحه. ولا شك أن الاستراتيجية العسكرية التي يمضي في تنفيذها السيد شارون بلا هوادة، والتي تستهدف في الأساس تقويض السلطة الفلسطينية، مع مطالبة تلك السلطة في الوقت نفسه باتخاذ إجراءات صارمة ضد جماعات المناضلين، هي استراتيجية قصيرة النظر ومن شأنها أن تبعث على اليأس وتولّد المزيد من العنف.

ولكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي الحق في أن يعيشا في سلام وأمن، وأن يكون لهما مستقبل مضمون. أما الحرب الحالية الدائرة من جانب واحد فتطفئ هذا الأمل ولا تؤدي إلا إلى زيادة المعاناة للجانبين. إننا نشهد عدوانا غاشما غير مكبوح. ولا يزال الرئيس عرفات يعاني في محبسه داخل مقره المحاصر. وستكون للهجوم الانتقامي على رمز الأمة الفلسطينية عواقب وخيمة. كما أنه يمثل صفعة على وجوه القادة العرب الذين عرضوا، لأول مرة في التاريخ، إقامة علاقات طيبة بين إسرائيل وجميع الدول العربية مقابل إنهائها احتلال الأراضي الفلسطينية وانسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧.

ومن الأسئلة المحيرة التي لا تزال بحاجة إلى جواب: مَن لديه القوة والنفوذ لكبح جماح الآلة العسكرية لشارون؟ وفي ظل التصعيد الراهن لإراقة الدماء، فإن مراوغة المجتمع الدولي وعجزه إزاءها هو أمر يبعث على الاستياء. فأولئك الذين يُفترض أن بإمكانهم تحسين هذا الوضع الجنوني يعتورهم التراخي، والتشوش، وضياع الأمل.

وكما أكد الأمين العام بقوة في بيانه أمام المجلس يوم الاثنين، فلا بد من تناول الأمن والسلم بالتوازي انطلاقا من روح قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فالاهتمامات الأمنية المشروعة لإسرائيل لا يمكن تناولها وحدها، من دون أن تؤخذ في كامل الاعتبار الأماني السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإن استعداد العالم العربي للعيش في سلام مع إسرائيل يستحق من إسرائيل أن توليه كامل اهتمامها. ونحن نعتقد أن هذا هو الطريق الوحيد للخروج من دائرة الكراهية، وسوء الظن، والتعرض للأعمال الإرهابية على الجانبين. ونأمل أن يكون مجلس الأمن على مستوى ما نتطلع إليه من الحفاظ على السلم والأمن في العالم أجمع، ولا سيما في ضوء الظروف الحالية التي يمر بها الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جيبوتي على ما وجهه إلي من كلمات طيبة.

المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل بوتان. وإنني أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد برادهان (بوتان): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. واسمحوا لي أن أعرب عن إعجابي بالعمل الذي قام به سلفكم، ممثل النرويج، بيتر كولبي، خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

إننا مجتمعون هنا لانزعاجنا للعنف المتصاعد الذي لا ينتهي بين إسرائيل والفلسطينيين. ويزعجنا أن المجلس، رغم كل ما يمنحه له الميثاق من سلطة ومسؤولية، عاجز حتى الآن عن وقف العنف الرهيب الذي استمر على مدى الشهور، والسنين، والعقود الماضية، ناهيك عن عجزه عن إيجاد حل لهذه المشكلة التي طال أمدها في الشرق الأوسط. ويزعجنا أن الدول الكبرى، الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، التي يتطلع إليها المجتمع الدولي ملتمسا منها التوجيه والعمل، لم تستطع أن تدفع بالأطراف المعنية في الشرق الأوسط إلى وقف العنف والبحث عن حل لمشكلاتها من خلال الحوار.

لقد دخلت المشكلة بين شعب فلسطين ودولة إسرائيل حلقة مفرغة من العنف والموت والدمار. فنظرية ”العين بالعين والسن بالسن“ ستؤدي إلى تفاقم الحلقة المفرغة. والكراهية والعنف يولدان كراهية وعنفا. ويجب كسر هذه الحلقة. ويجب أن يعمل مجلس الأمن على كسر الحلقة، وألا تفوته أي فرصة للقيام بذلك متى سنحت.

ولقد رحب وفدي باقتراح ولي عهد المملكة العربية السعودية. إذ رأينا فيه عناصر لكسر الحلقة المفرغة، ويحث

وفدي مجلس الأمن على الانطلاق من مبادرة ولي العهد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تغيِّر شعوب المنطقة، سواء من العرب أو الإسرائيليين، رؤية كل منهما للآخر، فهي جيران، رغم كل شيء، ومن المؤكد أن السلام والتعاون أفضل من الموت والعنف والدمار.

وفي عالم يتزايد تكافلا وعولمة - عالم يسير نحو مزيد من حرية التحرك، والأسواق الحرة، ومزيد من التفاعل - لا يستطيع أي شعب أن يعيش في عزلة أو أن يكِّون جزيرة منفصلة. وإدراك هذه الحقيقة أمر حيوي من أجل إقرار السلام والاستقرار في المنطقة، في الأجل الطويل.

وختاما، يدعو وفد بوتان مجلس الأمن إلى مواصلة تكثيف جهوده من أجل التوصل إلى وقف فوري للعنف السائد في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أستهل كلمتي هذه باسم وفد دولة قطر بصفتها رئيسة القمة الإسلامية التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بتقديم التهاني لكم ولبلدكم الصديق وأحد راعيي السلام في الشرق الأوسط على توليكم رئاسة مجلس الأمن الموقر لشهر نيسان/أبريل، وعلى استجابتكم الفورية لعقد هذا الاجتماع الهام للنظر في التطورات المأساوية الخطيرة التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف. وإننا واثقون من أن حكمتكم وخبرتكم وواسع معرفتكم ستقود مجلس الأمن إلى النتائج التي نبتغيها. ويعبِّر وفد بلادي كذلك عن بالغ تقديره لسلفكم سعادة السفير أولي بيتر كولبي، المندوب الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، على الكفاءة والحكمة التي أدار بهما أعمال المجلس خلال فترة رئاسته في الشهر الماضي.

لن أتطرق في بياني إلى الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني والرئيس ياسر عرفات، تحت وطأة التدمير وإعادة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لقناعتي التامة بأن الجميع يسمع ويرى ما ترتكبه تلك القوات من إرهاب منظم وانتهاك سافر لجميع الأعراف والمواثيق الدولية وتجاهل تام لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ولكنني سوف أحمِّل مجلسكم الموقر، مرة أخرى، المسؤولية الكاملة عن تطور الأحداث في الأراضي العربية المحتلة. فمنذ أن رفض مجلس الأمن إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية والأمور تتطور من سيئ إلى أسوأ. كل ذلك بسبب تردد المجلس في اتخاذ إجراءات حاسمة قد تخدم الطرفين بذريعة رفض إسرائيل مثل هذه الخطوة. والسبب معروف. لا تريد إسرائيل لبعثة المراقبين الدوليين أن تكشف الفظائع التي ترتكبها قواتها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وهذه إسرائيل، مرة أخرى، تضرب عرض الحائط بقرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يطالبها بسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية، في تأكيد سافر لعدم إيلائها أي اهتمام لمجلسكم الموقر، والذي يفترض منه حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن محاولة تفسير البعض للاجتياح الإسرائيلي بأنه دفاع عن النفس تنم عن سذاجة واضحة. ومن كان يعتقد أن إشعال منطقة الشرق الأوسط بأسرها سوف يجلب الأمن لإسرائيل فهو مخطئ. إن أمن إسرائيل لن تحققه دبابة أو طائرة بل يمكن تحقيقه من خلال الحوار والمفاوضات الهادفة إلى إعادة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب أن تقتنع إسرائيل بأنها لن تنعم بالأمن طالما تمسكت باحتلالها للأراضي العربية حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. والدول العربية أعربت عن حُسن نيتها في إقامة علاقات سلام بينها وبين إسرائيل وذلك عندما أقرت المبادرة السعودية في قمة بيروت.

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش حالة من الضغط لم يسبق لها مثيل. وأرجو ألا أكون مبالغا إذا قلت إنها على حافة الانفجار الذي لن يسلم أحد من ناره. ومن أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فإن مجلسكم الموقر مطالب باتخاذ خطوات ملموسة تُجبر إسرائيل على الاستجابة والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، والعمل على نشر قوات حفظ سلام دولية. كما يجب الضغط على إسرائيل لإجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات، وتحت رعاية دولية، من أجل تنفيذ الاستحقاقات الكاملة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من النقطة التي توقفت عندها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل قطر على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيوزيلندا، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في تهنئة روسيا على توليها الرئاسة، وفي شكر النرويج على الأسلوب الذي رأست به المجلس في الشهر الماضي.

إن المسألة قيد نظر المجلس اليوم مسألة خطيرة إلى أقصى حد. وتعرب نيوزيلندا عن استيائها بأقوى العبارات من زيادة كثافة العنف، الذي يزيد ببساطة من بُعد التوصل إلى حل دائم. ويدعونا تصاعد العنف بمقدار كبير، في فترة قصيرة، إلى مخاطبة المجلس اليوم. ونحث الطرفين على تأمل إلى أين يؤدي هذا العنف الرهيب.

لقد انتقدت نيوزيلندا استخدام العنف المفرط من جانب قوة الدفاع الإسرائيلية، إلى جانب سياستها المعلنة المتمثلة في الاغتيالات، التي يجب وقفها فورا. وتدين نيوزيلندا سياسة الإعدام خارج نطاق القانون وتضم صوتها إلى أصوات الآخرين في الحث على إنهاء احتلال مقر السلطة الفلسطينية في رام الله ومحاولة عزل الرئيس عرفات، الزعيم الفلسطيني، ونفيه.

وتعتبر نيوزيلندا الخطط الرامية إلى مواصلة توسيع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عقبة استفزازية جدا أمام المصالحة، وتدعو الحكومة الإسرائيلية إلى إيقاف مثل هذا العمل.

ونستنكر أيضا وندين بأشد العبارات، عمليات التفجير الانتحارية التي أودت بحياة المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. وينبغي تقديم المسؤولين عن إرسال الشباب إلى حتفهم بهذه الطريقة وذبح المدنيين بشكل اعتباطي للعدالة. ولن يقترب أي من طرفي الصراع من تحقيق أهدافه باستعمال الوسائل العنيفة.

وإننا نحث مع المتكلمين الآخرين اليوم، على التنفيذ والامتثال الكاملين والفوريين للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وقد أظهر المجتمع الدولي في هذين القرارين التزامه القوي بالتوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية في الشرق الأوسط. وما فتئت نيوزيلندا تؤيد باستمرار التوصل إلى حل ينطوي على وجود دولتين ويعترف بحق إسرائيل في حدود آمنة ومتفق عليها وبحق الفلسطينيين في إقامة دولة قابلة للنمو يمكن فيها تحقيق تقرير المصير، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وإننا نؤيد النداءات التي وجهها الاتحاد الأوروبي وشيلي وآخرون اليوم إلى الطرفين لقبول المراقبين. فإن من شأن وجود آلية مراقبة محايدة من طرف ثالث بموجب ولاية من مجلس الأمن أن يساعد على دعم وقف إطلاق النار والبدء بإعادة بناء الثقة بين الطرفين. وهناك حاجة ملحة لأن تقوم قيادة كل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بإبداء الاستعداد للعودة بحسن نية إلى عملية السلام والسعي للتوصل إلى حل دائم يستند إلى احترام حقوق الإنسان

والقانون الدولي. وإننا ندعو كلا الطرفين إلى التخلي عن العنف وإبداء الرغبة في بدء عملية قد تؤدي إلى السلام الدائم الذي نعلق على تحقيقه جميعا آمالا جساما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الروسي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل قبرص الذي أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاكهيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): لي الشرف بأن أتكلم باسم حكومة قبرص. وإننا نعرب أيضا عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

تعرب قبرص حكومة وشعبا عن قلقها وحزنها العميقين إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط، وتدين العنف وأي أعمال تؤدي إلى وقوع ضحايا أبرياء، سواء من الإسرائيليين أو الفلسطينيين.

ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا الكاملين مع الرئيس ياسر عرفات، الذي نعتبره الزعيم والممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وندعو القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب فورا من رام الله والأراضي الفلسطينية. وندعو أيضا إلى وقف فوري لإطلاق النار ولاستئناف الحوار من أجل إنقاذ عملية السلام. وإننا في هذا الصدد، نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي بأسره في الدعوة إلى التنفيذ الفوري والكامل لقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

ونحث إسرائيل على الكف عن الأعمال، التي تشكل عقابا جماعيا وإذلالا للسكان الفلسطينيين، وعلى تفادي الرد على العنف بصورة غير متناسبة. وإننا ندين عمليات إعدام الفلسطينيين خارج نطاق القضاء التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما نعتقد بأن الأعمال التي ترتكب ضد المؤسسات الطبية والإنسانية وموظفيها غير مقبولة بتاتا.

وندعو إلى التقيد التام بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، نعرب عن معارضتنا لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية.

ونشعر بالجزع الشديد إزاء التقارير التي تشير إلى وقوع عملية وشيكة ضد الفلسطينيين الذين التجأوا إلى كنيسة المهد. ونحث على تسوية هذه القضية بطريقة تظهر الاحترام لقدسية هذا الموقع الديني الذي يعتبر أهم المواقع على الإطلاق. ويصدق ذلك على جميع المواقع الدينية الأخرى التي سقطت لسوء الحظ ضحية للاعتداء والدمار الذي لا مبرر له بسبب الأعمال الحربية. وندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية ولممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس.

واسمحوا لي أن أؤكد أيضا أننا ندين بقوة جميع أشكال الإرهاب، التي ليس لها أي مبرر، ونحن نؤيد حق إسرائيل وجميع الدول الأخرى في المنطقة في العيش في سلام وأمن.

وستؤيد حكومة قبرص أي مبادرة أو جهد دولي لمنع مواصلة تصعيد الصراع، ونحن نحث الذين يملكون القدرة على المساعدة في تحقيق وقف فوري لإطلاق النار وعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات على أن يقوموا بذلك. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز وتعجيل الدور الذي تضطلع به ”مجموعة الأربعة“، وندعو الطرفين إلى التعاون الكامل مع المبعوث الخاص زيني وغيره، من أجل تنفيذ خطة عمل تينيت وتوصيات تقرير ميتشيل. ونؤيد إنشاء آلية مراقبة من طرف ثالث تأييدا كاملا.

كما نرحب بالإعلان الذي اعتُمد في اجتماع جامعة الدول العربية الأخير في بيروت، ونكرر دعمنا للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي،

بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونؤيد حلا يضع حدا لاحتلال الأراضي العربية، ولمحنة الشعب الفلسطيني، ويكفل إحقاق حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة. وسوف يؤدي حل مشكلة الشرق الأوسط إلى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وكفالة تطبيع العلاقات، وأمن وسلامة جميع بلدان المنطقة ووضع حد للعنف، وتعزيز قوى الاعتدال والتعاون.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أكرر تأكيد دعم قبرص الثابت لمسعى السلام في المنطقة. وإن قبرص حكومة وشعبا، التي تربطها تقليديا أواصر الصداقة المتينة مع كل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، على استعداد للاضطلاع بدور بناء نحو تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، عرضت حكومتي استضافة الاجتماع القادم للجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في نيقوسيا في وقت لاحق من هذا الشهر، الذي نأمل في أن يساهم بطريقته الخاصة في بناء الجسور الضرورية للتفاهم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية): ينضم وفد بلادي إلى البيان الرئاسي الذي ألقاه سعادة المندوب الدائم لتونس باسم المجموعة العربية. ويسر وفدي أن يراكم تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر. ونحن واثقون من أن قيادتكم الحكيمة ستقودنا إلى أفضل النتائج الممكنة. كما نتوجه بالشكر إلى سعادة السفير كولبي على الجهود الجبارة التي بذلها خلال الشهر المنصرم. ويرغب وفدي في التعبير لكم عن بالغ تقديره لاستجابتكم السريعة لطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الأوضاع البالغة الخطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ما تشهده الأراضي العربية المحتلة من تدهور خطير ومن تصعيد مريع للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى سلطته الوطنية يشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب. والأخطر من ذلك أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة هذا وتقترف جرائم الحرب ضد شعب تحتل أراضيه في انتهاك واضح وتحد صارخ لقرار مجلس الأمن الذي لا ينفك يطالبها بتنفيذ قراراته.

إن مسلسل الإجرام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني أوقع منذ انطلاق الانتفاضة وحتى الآن أكثر من ١ ٥٠٠ شهيد وآلاف الجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني، أغلبيتهم العظمى من المدنيين، وبالأخص من الأطفال. وقد عكست جمعيات حقوق الإنسان في تقاريرها حقيقة هذه الممارسات والجرائم المأساوية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا، وهي تدعو باستمرار إلى تدخل المجتمع الدولي لوضع حد لها. ويزداد الوضع خطورة يوما بعد يوم، وهو أمر لا ينفك ينبّه إليه الأمين العام في كل مناسبة.

وفي ضوء تصاعد عمليات القتل التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وكوادر المقاومة الفلسطينية وقياداتها، لا بد لمجلس الأمن من الاضطلاع بالمهام المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشأن التدخل من أجل حفظ الأمن والسلم ومنع تفاقم الوضع في المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الأمن مُطالب بإجبار إسرائيل على الوقف الفوري لأعمالها العدوانية في الأراضي المحتلة والتخلي عن سياسة الحصار والتجويع والاغتيالات ضد الشعب الفلسطيني، وإلزامها بالاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام

١٩٤٩، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وعلى مجلس الأمن مطالبة إسرائيل بالتنفيذ الفوري لقراراته ذات الصلة والانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها وإنهاء الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية. كما يتوجب على مجلس الأمن أن يباشر إرسال قوات حماية دولية وإرسال مساعدات مستعجلة للتخفيف من عناء الشعب الفلسطيني المحتل وإنهاء الحصار المفروض عليه.

لقد اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت في ٢٧ و ٢٨ من شهر آذار/مارس الماضي واتخذ قرارا تاريخيا رحَّب به المجتمع الدولي بكامله باستثناء إسرائيل، حيث تبنى القادة العرب مبادرة سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز كمبادرة سلام عربية. وقد التزم القادة العرب في قرارهم هذا بخيار السلام العادل والشامل على أنه خيار استراتيجي، وذلك اقتناعا منهم بأن الحل العسكري للتراع لم ولن يحقق الأمن والسلام في المنطقة. وبالرغم من دعوة القادة العرب لإسرائيل بأن تحذو حذوهم بالجنوح إلى خيار السلام، فإن إسرائيل رفضت مبادرة السلام العربية وأطلقت عليها النار باجتياحها الأراضي الفلسطينية وحصارها للشعب الفلسطيني وقيادته.

إن السبب الرئيسي للصراع القائم هو مواصلة إسرائيل سياستها المبنية على احتلال أراضي الغير. وعلى إسرائيل أن تدرك أن سياسة العنف والدمار لن تؤدي سوى إلى الدمار والعنف المضاد، وأن الأمن والسلام لن يتحققا إلا بتحقيق السلام العادل والشامل المبني على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على القائمة هو ممثل الأرجنتين، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أهنئ سلفكم، السفير كولبي ممثل النرويج، على إدارته الفعالة جدا للمجلس أثناء شهر آذار/مارس، والتي جعلت من الممكن إصدار القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

يعتري جمهورية الأرجنتين قلق بالغ إزاء الحالة المتردية في الشرق الأوسط. وهذه القضية ليست بغريبة على بلدي، وذلك لأن الأرجنتين تتمتع تاريخيا بروابط وثيقة مع بلدان المنطقة. وفي بلدنا تعيش طائفتان عربية ويهودية معا في سلام.

ونتيجة لتفاقم الأزمة في الشرق الأوسط خلال الأيام القليلة الماضية أصدرت الحكومة الأرجنتينية بلاغا في ٣٠ آذار/مارس يؤيد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي اعتمده مجلس الأمن في نفس ذلك اليوم. وعندما ازدادت الحالة سوءا بعد أربعة أيام أعادت الأرجنتين التأكيد على دعمها وناشدت الطرفين أن يتخذا الخطوات اللازمة لوضع حد للعنف والإرهاب والشروع في سلوك الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى حل هذا الصراع المروع، الذي لا يمكن حلّه عسكريا. إن الحل الوحيد الممكن يأتي من خلال الحوار والعودة إلى طاولة المفاوضات، وهما من أدوات تحقيق سلام فعال. وحتى يتسنى ذلك، تلزم تهدئة النفوس الملتهبة لدى الشعبين، وهي النفوس التي تسودها الضغائن والانتقام والارتياب المتبادل في الوقت الحالي. ويعتبر التزام إسرائيل الواضح بقبول حق الشعب الفلسطيني المشروع في دولة فلسطينية ديمقراطية، لها مقومات البقاء، أمرا حيويا. إن ما يلزم من الجانب الفلسطيني هو التزام صادق وصريح بنبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في العيش في سلام ضمن حدود آمنة يعترف بها المجتمع الدولي، وخاصة الدول الأخرى في المنطقة.

وفي هذه المرحلة الصعبة، تضم حكومة الأرجنتين صوتها إلى أصوات باقي المجتمع الدولي في دعوة حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لتيسير إيجاد خطوات محددة في سبيل الحوار والبحث عن السلام. وفي هذا الصدد، سيلزم الامتثال، بحسن نية، لنص وروح القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وبدء تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) المتخذ مؤخرا.

وختاما، يعترف وفدي بالجهود التي يبذلها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي والأمين العام من خلال مبعوثيهم الخاصين من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدنا.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالفرصة المتاحة للتكلم في هذه المناقشة ولتأييد قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فهذان الصكان يمثلان مخرجا من دوامة العنف المتصاعد في الشرق الأوسط. إن دوامة العنف تمثل تهديدا للسلم والاستمرار يتجاوز حدود القتال الجاري، وتترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للشعب من الجانبين.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن آمال البشر وكرامتهم وحياتهم تنتهك وتنكر وتدمر تدريجيا. وتدعو كندا الطرفين إلى الرجوع عن حافة الهاوية. وندعو المجلس إلى مساعدتهما على وضع حد لهذه الكارثة.

ونقول للفلسطينيين إن استخدام مفجري القنابل الانتحاريين ضد الأبرياء أمر غير مقبول، وهو تحريف لجميع المعتقدات الدينية، وجريمة في حق الإنسانية وأسلوب غير مقبول في أي حال من الأحوال، بما في ذلك، حالة مقاومة الاحتلال. واستخدام الأطفال كأداة من أدوات الحرب لاستهداف الأبرياء انتهاك للأخلاق ويجب أن يتوقف. إن الرئيس عرفات وشاغلي مناصب السلطة الذين يعجزون عن منع هذه الممارسات يتحملون أخطر المسؤوليات الشخصية والسياسية. ويرى العالم أن إدانة الأفعال بعد وقوعها مجرد إيماءات فارغة.

ونقول لإسرائيل إن كندا تسلم تماما بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها وبحقها في الدفاع عن النفس ضد الأعمال الإرهابية. ورغم ذلك، نرى أن استمرار اقتحام إسرائيل للمدن الفلسطينية يعمل على تصعيد دوامة العنف. فتدمير منشآت الهياكل الأساسية المدنية وتزايد عدد القتلى والمصابين يعملان على إبعاد السلام والحياة العادية، تدريجيا، عن متناول الأفراد العاديين من الجانبين. ووضع عقبات في سبيل وصول المساعدة الإنسانية يضيف إلى تصاعد المرارة. وتدعو كندا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية فورا من رام الله والمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة فلسطين كما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

إن إقامة المستوطنات الإسرائيلية الجارية تقوض كل أمل في عودة عملية السلام وتعمل على تآكل الثقة، ويجب أن تتوقف، لصالح السلام.

ولا يعتبر الوضع السابق أو الوضع الراهن مقبولا بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. ويبدو، رغم ذلك، أن الفلسطينيين والإسرائيليين غير قادرين بمفردهم على إنهاء هذا الصراع وعلى إقرار أسلوب جديد للحياة. وهناك بالفعل أدلة مزعجة على أن العنف قد انتشر بما يتجاوز إسرائيل

والضفـة الغربيـة وغـزة. ويجـب أن يسـاعد المجتمـع الـدولي الطرفين على إيجاد استراتيجية للخروج مـن دوامـة العنـف ووضع خطة سياسية تفصيلية لتحقيق السلام. والشـكاوى تزداد عمقا، وسوف تسمم العلاقات لأجيال مقبلة.

إن الأدوات متاحة لنا بالفعل؛ ويجب استعمالها دون تأخير. فخطة تينيت وتقرير ميتشيل وتصديق الجامعة العربية على مبادرة الأمير عبد الله ولي العهد، توفر معا عناصر الخطة التفصيلية للعودة من الهاوية. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات التي تركاها منذ ١٤ شهرا واستئناف البحث عن حل سياسي.

كلنا نعرف ما هي النتيجة المطلوبة.

فما هو عدد الأشـخاص الأبريـاء الذيـن عليـهم أن يموتوا أو يعانوا من التشويه البدني أو النفساني قبل أن يسود الصواب؟

فلنفكر جديا رغم ذلك، في كلمات الأمين العام في بيروت ”ينبغي ألا نفقد الأمل أبدا، في بحثنا المستميت عن السلام“ (البيان الصحفي SG/T/2318).

إن السـلام في الشـرق الأوسـط شـأن كـل إنسـان. فليلتزم أعضاء المجلس بالعمل بلا كلل لوقف دوامة العنف. ولنلتزم جميعا، كل بطريقته، بدعم الطرفين في وقف إراقة الدماء بشكل حاسم وإخماد نار هذا الصراع نهائيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد لويس بابا فال، الذي وجَّه المجلس الدعوة إليه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): استولى غضب انتقامي مدمِّر على السلطة القائمة بالاحتلال فغاصت في عمليات انتقامية وحشية منتظمة، تدعمها سياسة عسكرية وأمنية شاملة. وكانت الحصيلة المفجعة عددا لا يحصى من القتلى الإسرائيليين، وفي غالب الأحيان، من الفلسطينيين في ظل طوفان رهيب من الغارات الجوية وعمليات القصف بالقنابل والهجمات الإرهابية وعمليات القتل الانتقامية أو الاغتيالات المحددة الهدف. ولقد فشل الخيار غير المنظم والموحد والمتمثل في العقاب الجماعي بدون مبرر، رغم التواطؤ الواضح للمتشددين من المعسكرين الذين اتحدوا رغم التناقض في رؤيتهم المدمرة لحريق عام يتجاوز الشرق الأوسط في انتشاره.

وبذلك دخلت القوات الإسرائيلية مرحلة جديدة من تصعيد أعمال العنف والقمع غير الشرعي بشنها هجمات عسكرية على مقر رئيس السلطة الفلسطينية، الذي احتجز في حيز صغير جدا في رام الله، والذي تتعرض سلامته البدنية للخطر، رغم المركز الدولي المعترف به الممنوح للرئيس عرفات.

وبالتالي فإن اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء فوري أمر يتسم بالإلحاح. لقد استجاب مجلس الأمن توا باعتماد القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، في ١٢ آذار/مارس و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) في ٣٠ آذار/مارس، اللذين يشددان على استخدام عملية السلام للبحث عن تسوية سياسية في أعقاب المساعي الحميدة التي يبذلها العرب والأمريكيون والأفارقة والأوروبيون وغيرهم – الذين ألزموا أنفسهم بإنقاذ الموقف من خلال خطتي ميتشل وتينت اللتين تستهدفان إحياء عملية السلام على أساس مبدأ التطبيع مقابل الانسحاب الكامل، الذي أقرته القمة العربية الأخيرة التي عقدت في بيروت بفضل المبادرة المحمودة للمملكة العربية السعودية. وفي ضوء التدهور السريع للوضع نتيجة لأعمال الإرهاب والتحريض والتفجيرات الانتحارية – وهي الأعمال التي تدينها اللجنة بقوة وبدون استثناء – تود اللجنة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تعلن من خلال شخصي موقفها، وهو موقف أعرف، يا سيدي الرئيس، أنه يلقى منكم تفهما خاصا.

إن الطريق إلى السلام يتوقف على إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي القاسي، والذي استمر على مدى ٣٥ عاما. وهو يتوقف أيضا على إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء تتعايش مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة مضمونة دوليا، بما يتفق مع القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واللذين ينبثق منهما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) - وهو قرار بدأ يحطم المحرمات التي تلتزم بها مصطلحات المجلس بإعلانه للرؤية الإبداعية للدولة الفلسطينية، في وضوح نادر.

ويترتب على ذلك أن إبرام تسوية عادلة ودائمة تقوم على أساس تلك القرارات وعلى أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ما برح موضوعا لا يمكن أن ينفصل عن قضية القدس كمدينة مفتوحة كعاصمة للدولتين، إسرائيل وفلسطين، علاوة على مسألة إيجاد حل عادل ومنصف لمشكلة اللاجئين وحقهم في العودة. ونظرا لأن القضية الفلسطينية تتغلغل بقوة في لب أي حل دائم للصراع في الشرق الأوسط، فواجب الأمم المتحدة المقدس هو أن تواصل ممارسة مسؤوليتها كاملة عن هذه القضية إلى أن يتم إيجاد حل فعال وشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولهذا السبب، من المطلوب بشدة من الأطراف في الصراع، وعلى الأخص تل أبيب، الامتثال لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وتحقيقا لهذا الغرض، تطالب لجنتنا بحماية دولية، ونشر قوة توسّط تابعة للأمم المتحدة و/أو إيفاد مراقبين دوليين على الفور. كما نحث المانحين على تعبئة إغاثة إنسانية طارئة ومساعدة اقتصادية عاجلة للضحايا الفلسطينيين.

ومطلوب من المجلس، في هذا السياق، عندما يبدأ في التحرك نحو السلام، أن يحطم حلقة العنف المفرغة وتكرار الهجمات بغية استكشاف نهج إبداعي جديد وأفكار مثل تلك التي دعا إليها بحكمة الأمين العام والممثلة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وهو أهم معلم بارز قبل عقد مؤتمر القمة العربية في بيروت. ومن المهم للغاية أن يسبق تنفيذ هذه الاستراتيجية توافر شرط مسبق مزدوج. وأنا أشير إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها رام الله، وإعادة تل أبيب حرية الحركة كاملة ودون قيد أو شرط للرئيس عرفات، الذي تشيد اللجنة به لما أبداه من شجاعة وهدوء وقدرة قيادية مقترنة باستعداد قوي للسلام والتفاوض في مواجهة ظروف غير مواتية.

ونود أن نكرر تهانينا لكم يا سيدي الرئيس، وكذلك تهانينا لسلفكم البارز، سفير النرويج. وإنني أشعر بالامتنان خاصة لإتاحة هذه الفرصة لي لأشارك في عمل المجلس وأن أشاهد على الطبيعة ما أبداه المجلس من تعبير عن التضامن الفعال مع الفلسطينيين والإسرائيليين الأبرياء، وكذلك جميع شعوب المنطقة، علاوة على دعمه الدائم لعملية السلام.

وفي أعقاب القمة التاريخية التي عقدت في بيروت - والتي صادقت على القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وأيدت أيضا النهج الابتكارية التي تكلم عنها الأمين العام في محاولة لحفز الجهود الدولية وتجميعها من أجل السلام - رحبت لجنتنا بالالتزام والعزم والتصميم والجهود الجارية التي يبذلها السيد كوفي عنان والمنسق الخاص وكذلك الجهود التي يبذلها المبعوثون الخاصون الأمريكي والأوروبي والروسي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ الحاكمة وهي الأرض مقابل السلام والتطبيع مقابل الانسحاب الكامل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد فال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يعبر عن شديد ارتياحه لاستجابتكم الكريمة وتفهم باقي أعضاء المجلس لضرورة عقد هذه الجلسة العلنية بناء على طلب مجموعة الدول العربية ومكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بغية التداول حول المأساة التي تتكامل صورها لحظة بلحظة نتيجة للاجتياح الهمجي والدموي الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. لقد ثبت للعالم أجمع أن تلطي رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤولين والضباط الذين احترفوا القتل والدمار والحقد خلف ذريعة محاربة الإرهاب ما هي إلا محاولات فاشلة لتبرير سياسات إبادة الجنس البشري والأرض المحروقة التي تنفذ وفق منهجية هدفها الأساسي حفاظ إسرائيل على احتلالها للأرض العربية وقمعها لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى بناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

إن المجتمع الدولي يتطلع إلى هذه الاجتماعات المستمرة لمجلس الأمن بغية وضع حد للغطرسة الإسرائيلية وانتهاكاتها لأبسط أسس القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

وعلى الرغم من اعتماد مجلس الأمن للعديد من القرارات خلال السنوات والأشهر والأيام الأخيرة، فإنه من الواضح للجميع أنه لا حدود هناك للتحدي الإسرائيلي لهذه القرارات وللشرعية، وإن السلطة المناطة بمجلس الأمن بشكل خاص وللأمم المتحدة ولميثاقها بشكل عام منتهكة أيضا. ويرسخ ذلك نظرة شعوبنا ودولنا إلى الانتقائية والسياسات المزدوجة التي يتهم مجلس الأمن بممارستها عندما يتعلق الأمر بإدانة سياسات إسرائيل واستباحتها المستمرة لقرارات هذا المجلس وهيبته، وخروجها على القانون الدولي والشرعية الدولية.

ولا نعتقد أن وفدنا بحاجة لوصف انعكاسات الوضع القائم في الأراضي العربية المحتلة والشرق الأوسط على الأمن والسلم العالميين، خاصة وأن إسرائيل تمارس في عدوانها وحربها المعلنة على الشعب الفلسطيني سياسة إبادة الجنس البشري وتدمير كل ما يعترض طريق الدبابات الإسرائيلية التي تقتحم وتقصف المدنيين الفلسطينيين ومنازلهم وبُناهم التحتية دون رحمة أو شفقة. ألم تروا يوم أمس كيف اضطر الفلسطينيون إلى دفن جثث موتاهم وشهدائهم في موقف سيارات وفي مقبرة جماعية؟ ألم تسمعوا عن العائلة التي لم تتمكن حتى الآن من دفن فقيدها الذي قطع الإسرائيليون رأسه عن جسده؟ كل هذا يحدث ناهيك عن مقتل عدد من مسؤولي الهلال والصليب الأحمر، ومنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى، بل قيام الجيش الإسرائيلي بناء على أوامر من شارون بحظر التجول على الفلسطينيين لأيام، وقطع الماء والكهرباء، واحتجاز ما يقدر بالآلاف من الفلسطينيين، والتدمير العشوائي لمساكن اللاجئين الذين شردوا لأكثر من مرة. إن الأمثلة لا تحصى عن المجازر التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين العزل المحرومين من أي حماية، والذين يتعرضون للضرب ويتركون وهم يترفون حتى الموت، وضرب الحوامل اللواتي يجهضن أو يلدن أثناء الانتظار على الحواجز الإسرائيلية. ولا نجد حاجة لنكرر ما تتعرض له مدينة السلام بيت لحم، مهد السيد المسيح، من قصف على كنائسها ومساجدها، ومحاصرة كنيسة المهد وتدمير تمثال للسيدة العذراء.

في ضوء ما سبق، من الواضح للجميع أن إسرائيل تمارس علنا إرهاب الدولة بكل ما يعنيه هذا الإرهاب من قتل ودمار، واغتيال واعتقال. إن إسرائيل التي تعمل على

تضليل العالم بشأن ما ترتكبه من عدوان بذريعة الدفاع عن النفس، إنما تدافع في الحقيقة عن احتلالها للأرض العربية، محاولة فرض شروطها بالقوة على الجانب الفلسطيني.

إن الرسالة التي يترتب على المجلس أن يوجهها إلى الحكومة الإسرائيلية هي: انسحبوا فورا من الأراضي الفلسطينية، وارفعوا الحصار عن الرئيس الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، وأوقفوا قتل المدنيين الأبرياء.

وكما تعلمون، لقد أقرت الدول العربية بالإجماع مبادرة السلام في قمة بيروت. وإذا ما تراجعت إسرائيل عن موقفها الرافض لهذه المبادرة، وأوقفت عدوانها، فسيصبح الطريق ممهدا لإقامة السلام العادل والشامل، كما ستصبح الدولة الفلسطينية المستقلة حقيقة وليس مجرد رؤية.

إن وفد بلادي سيتقدم بمشروع قرار نيابة عن المجموعة العربية يهدف إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة، وسبق أن أرسل إليكم، سيدي الرئيس، من قِبل رئيس المجموعة العربية. وتأمل المجموعة العربية من مجلسكم الموقر إقرار هذا المشروع لإيمانها بدور الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وختاما، لا بد من القول إنه في هذه اللحظات التي نجتمع فيها هنا لوقف العدوان الإسرائيلي والمطالبة بسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي، بدأت الآن عشرات الدبابات الإسرائيلية باحتلال مدينة نابلس التي يزيد عدد سكانها على ١٢٠ ألف نسمة، بعد أن احتلت صباح اليوم مدينة جنين. وهذا هو الوضع هناك بعد صدور قرارات مجلس الأمن، فماذا على المجلس أن يفعل الآن؟ وقد تقدمنا، سيدي الرئيس، بالصيغة الزرقاء لمشروع القرار. وإني أحث جميع زملائي في المجلس على تقديم الدعم لمشروع القرار الذي يقتصر على تأكيد المطالبة بتطبيق مشروعي القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): من الواضح أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق المتزايد إزاء استمرار العنف في الشرق الأوسط. وذلك هو السبب في عقد هذه المناقشة الجديدة، على الرغم من أن مجلس الأمن قد اتخذ موقفا بشأن هذه المسألة قبل بضعة أيام تحديدا.

ويوم أمس، عقد أعضاء مجلس الأمن حوارا مكثفا للغاية مع ممثلي إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد عاودنا التشديد في هذا الحوار على قلقنا إزاء العنف المستمر. وإذا لم نتمكن من وضع حد لذلك العنف، فإننا نجازف بانتشاره في المنطقة برمتها.

كما أن سلامة الرئيس عرفات تمثل مصدرا للقلق البالغ لوفد كولومبيا. وبالرغم من أن حكومة إسرائيل أعلنت أنها لا تنوي إيذائه، فمن الواضح أن الوضع خطير للغاية.

علاوة على ذلك، فإننا نرى من غير المفهوم ومن غير المقبول ذلك الاقتراح الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن يغادر الرئيس عرفات فلسطين وأن يذهب إلى المنفى. وينبغي ألا ننسى أن السيد عرفات هو الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، وأنه بهذه الصفة هو زعيم الشعب الفلسطيني المعترف به دوليا. ونحن نضم صوتنا إلى النداء الموجه لإسرائيل لإنهاء حصارها للرئيس عرفات على الفور.

لقد اعتمد مجلس الأمن قرارين مهمين في أقل من شهر، هما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، من دون أن يحقق حتى الآن النتائج المنشودة. ومن الملح أن يمتثل الطرفان على الفور لهذين القرارين، لأنهما يمثلان الطريق الوحيد للخروج من المأزق الراهن.

ونود أن نعيد تأكيد النداء الموجه إلى الطرفين لوقف إطلاق النار فورا، وانسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية،

وإنهاء الهجمات الانتحارية في المدن الإسرائيلية. علما بأن الاحتلال العسكري لن يوفر لإسرائيل الضمانات الأمنية التي تسعى إليها، كما لن تحقق الهجمات الانتحارية النتائج السياسية التي ينشدها الفلسطينيون. كما نود أن نعيد تأكيد دعمنا لخطة تينيت وتوصيات ميتشيل.

ولا يخفى أن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن هي مكملة للجهود التي يبذلها مختلف المبعوثين الخاصين في المنطقة. ونحن نعيد تأكيد دعمنا لعملهم الذي يتطلب تعاون الطرفين وكامل امتثالهما. ولا يوجد مبرر للحد من حرية المبعوثين الخاصين للتحاور مع الرئيس عرفات.

لقد اختتمت القمة العربية في بيروت أعمالها منذ بضعة أيام. وقد قدمت هذه القمة شعاعا من الأمل لإيجاد حل للصراع. ولا بد من دراسة المقترحات الجديدة التي قدمتها. وكما ذكر الأمين العام، فإن الاهتمامات الأمنية لإسرائيل، والأماني السياسية للفلسطينيين يجب أن توضع في الحسبان معا في آن واحد. فالأمن والسلم هما وجهان لعملة واحدة.

السيد ريان (أيرلندا): إن أيرلندا تدعم دعما كاملا البيان الذي سبق أن أدلى به ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وكما يعلم المجلس، فإن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد عقدوا هذه الليلة اجتماعا استثنائيا في لكسمبرغ. وأود استرعاء الانتباه إلى البيان المهم الذي أدلى به بعد ذلك للصحافة السيد بيكيه وزير خارجية اسبانيا، والذي أفاد بأن وزراء الاتحاد الأوروبي يتفقون على أن أول مطلب عاجل هو التنفيذ الفوري والكامل للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وسوف يسافر وزير الخارجية بيكيه والممثل السامي سولانا هذه الليلة إلى المنطقة للاجتماع على أعلى مستوى بالحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

وتشاطر أيرلندا الأمين العام قلقه البالغ إزاء تفاقم الوضع في المنطقة. ونحن نثني على وضوح البيان العام الذي أدلى به الأمين العام يوم الاثنين الماضي، والروح القيادية التي يتحلى بها في هذا الوقت العصيب. ونؤيد بقوة ما قاله. والحق أن هذا ليس بالوقت الذي يمكن لمجلس الأمن أن يأخذ جانب أحد الطرفين دون الآخر. فالواقع أن الوضع الراهن ينطوي كثير من الصواب وكثير من الخطأ على كل الجوانب. وعلى المجلس أن يعين أطراف الأزمة الراهنة على الخروج منها، وهو ما تعجز هي عنه من دون مساعدة، نظرا لاصطدامها بطريق مسدود.

وقد قام السيد برايان كووين، وزير خارجية أيرلندا، في معرض ترحيبه بالقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، السبت الماضي، بتوجيه نداء قوي إلى الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بأن تنفذا على الفور وبالكامل أحكام هذا القرار، وأن تستجيبا لنداءات المجتمع الدولي. وقال إنه لا يمكن تبرير أي أعمال قتل أو قتال أخرى، إذ أنها تؤدي إلى تعميق الكراهية بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ولا يمكن تحقيق السلم والأمن لإسرائيل وإقامة دولة مستقلة وحرة لفلسطين إلا من خلال المفاوضات السياسية. أما سياسة العنف، والقهر، والانتقام السائدة الآن فلن تؤدي إلا إلى المزيد من الألم والمعاناة، بلا مبرر. ومضى السيد كووين يقول إن مجلس الأمن يعمل باسم المجتمع الدولي وهو يحدد طريقة حل هذه الأزمة. وعلى الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين اغتنام هذه الفرصة السانحة للتعاون على هزيمة أولئك الذين يسعون إلى إطالة أمد الصراع بين شعبيهما.

لقد حز كثيرا في نفوسنا أنه حتى في نفس اليوم الذي اعتمد فيه القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، استُهين ببعض العناصر الرئيسية للقرار، بل ورُفضت، وهو أمر لا يمكننا قبوله. ومنذئذٍ زاد الوضع في المنطقة تدهورا. واسمحوا لي بأن أضيف أنه لا يخدم أي طرف أن يعلن أنه ''لم يرفض'' القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة، بحكم الميثاق، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وإننا لندين، مرة أخرى، بلا تحفظ قتل المدنيين عن طريق التفجيرات الانتحارية. كما إننا ننادي في الوقت نفسه بأن تنهي إسرائيل هجماتها العسكرية على رام الله وغيرها من المدن الفلسطينية، كما ندين بلا تحفظ انتهاكات القانون الإنساني الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة المصاحبة له. وندعو إسرائيل إلى أن تنهي على الفور حصارها للرئيس عرفات، الذي هو أمر بالغ الخطورة ويفتقر إلى الحكمة. ونحن نرفض رفضا قاطعا أي نية لإرغام الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني على العودة إلى المنفى. ونحن نستنكر أي انتهاكات للخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. وتستنكر أيرلندا بشدة إنكار حقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك، وقبل كل شيء، الحق في الحياة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

ويحدد القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بوضوح الإطار العام للتحرك قُدما. كما أن عناصر التقدم العاجل واضحة، إذ تبلورها الفقرة ١ من القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وقد أعلن كل عضو من أعضاء المجلس صراحة، من خلال رئيس المجلس، في ٣٠ آذار/مارس، أنه لا ترتيب مطلوب، ضمنا أو صراحة، لتنفيذ عناصر القرار. ونحن نتفق مع الأمين العام على أننا بحاجة إلى أن نأخذ في الحسبان في آن واحد الاهتمامات الأمنية المشروعة لإسرائيل والأماني السياسية المشروعة للفلسطينيين.

ولا بد من أن نشجع بكل قوة الجهود التي تبذلها ''مجموعة الأربعة''. ومن المهم والأساسي لمجموعة الأربعة التي تتألف من مبعوثين للأمين العام، ورئيس الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي أن تعالج الأزمة بعدل، ودأب، وإصرار. وقد تحتاج مجموعة الأربعة في ظل تدهور الأوضاع إلى أن تلقى تعضيدا فعليا على الصعيد السياسي. ومن غير المعقول أو المقبول أن يستمر منع ''مجموعة الأربعة'' أو بعض أعضائها من مقابلة الرئيس عرفات. ونحن نناشد جميع الأطراف التعاون تعاونا تاما مع ''مجموعة الأربعة'' فيما تبذله من جهود.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مسألة الاستعانة في المنطقة بطرف ثالث هي مسألة تستحق المزيد من البحث. ومن المهم للغاية، بطبيعة الحال، أن يواصل المجلس تعامله النشط مع الأزمة الراهنة. فالمجتمع الدولي لا ينتظر ولا يستحق أقل من ذلك. وينبغي أن نتلقى باستمرار معلومات منتظمة من الأمين العام في ضوء التقارير التي يبعث بها إليه منسقه الخاص.

وقد ظلت الحكومة الأيرلندية، من جانبها، على اتصال مباشر في الأيام الأخيرة بالأمين العام عنان وبكلا الجانبين، وسوف نواصل بذل أقصى ما في وسعنا في حدود إمكانياتنا الوطنية، وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، وهنا في مجلس الأمن، لمعاونة الطرفين والمنطقة على الخروج من الكارثة الراهنة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يتضمن البيان الذي أدلت به إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي موقف المملكة المتحدة بكامله، ولا حاجة بي إلى إضافة مزيد من العبارات لذلك الموقف الرائع في وضوحه، والذي يتفق مع الموقف القوي الذي اتخذه الأمين العام اتفاقاً كاملاً.

ورغم ذلك فهناك نقطة أرى لزاماً عليَّ تأكيدها بشكل خاص. إذ يمثل القراران ١٣٩٧ (٢٠٠٢)

و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) تطورين هامين طرآ على السياسة التي يتبعها مجلس الأمن إزاء هذه المسألة. فلا بد من وقف الاستخدام المتعمد للعنف، ولا سيما التصعيد غير المثمر وغير المقبول في درجة العنف الذي تستخدمه قوة الدفاع الإسرائيلية. ويتعين على القوات الإسرائيلية الانسحاب بسرعة من رام الله وسائر مدن الضفة الغربية. وبالمثل، يجب أن تتوقف الهجمات الانتحارية بالقنابل التي يقوم بها الفلسطينيون، فهي بلا شك من أعمال الإرهاب، ويجب على السلطة الفلسطينية أن تبذل جهداً بنسبة ١٠٠ في المائة تحقيقاً لهذه الغاية.

وأرى من الواضح لمجلس الأمن بكامله أنه لا يمكن أن يوجد أي حل عسكري للمشكلة. فلكل من الإسرائيليين والفلسطينيين الحق في التمتع بالأمن على حد سواء. غير أنه لا يمكن تحقيق هذا إلا بتسوية سلمية، يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض بين الطرفين. والرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية هما الممثلان الشرعيان للشعب الفلسطيني اللذان تستطيع إسرائيل استئناف الحوار معهما. وليس إضعاف قدرتهما في رأيي مما يحقق مصالح السلام، ولا مصالح إسرائيل.

ويتعين تنفيذ هذين القرارين، فهما يشكلان مخرجين من الموقف اليائس الذي وضع الجانبان أنفسهما فيه. وهما يوفران على نحو موجز وقوي الأساس لإقرار سلام حقيقي. وينبغي توجيه منظومة الأمم المتحدة برمتها صوب التنفيذ. وستؤدي المملكة المتحدة دورها في إطار دبلوماسيتنا الوطنية، كما سيفعل الاتحاد الأوروبي ذلك بصفة جماعية.

وكما ذكر السفير راين في وقت سابق، فإن وفداً رفيع المستوى من الاتحاد الأوروبي في طريقه إلى المنطقة الآن، بهدف الاجتماع بقادة الجانبين، تشجيعاً على الوقف الفوري للعنف وتنفيذ القرارين. ويتوافر لهم ولغيرهم من المفاوضين النشطاء ضمن نطاق "المجموعة الرباعية"، الأساس اللازم للعمل في القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، اللذين ليسا بحاجة إلى مزيد من التفسير، وفي النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العربية. وينبغي أن نبذل قصارى وسعنا لتيسير مهمتهم العملية على أرض الواقع.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لم أكن موجوداً في هذه القاعة طيلة المناقشة التي بدأت صباح اليوم، ولكني كنت أشاهد جميع الخُطب وأستمع إليها على التليفزيون في مكتبي. وبعد أن استمعت إلى الخُطب التي ألقيت طوال اليوم، أرى أن المناقشة قد تمخضت اليوم بوضوح عن رسالة قوية للغاية. وتتمثل هذه الرسالة القوية في أن القلق الشديد يساور المجتمع الدولي إزاء الحالة في المنطقة وأننا، نحن أعضاء مجلس الأمن، لا نملك ولا ينبغي لنا التهوين من خطورة الحالة التي نواجهها.

ومنذ اتخاذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) في الساعات الأولى من ٣٠ آذار/مارس، فلم يكد يمضي الآن على صدوره خمسة أيام، لم تتحسن الحالة على أرض الواقع. فلم يقترب الطرفان على الإطلاق من أي وقف مجدٍ لإطلاق النار. ولم تنسحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله. وبينما يواصل مبعوث الولايات المتحدة الخاص أنتوني زيني وغيره، بمن فيهم أعضاء "المجموعة الرباعية"، التدخل على أرض الواقع، ها هي أعمال العنف مستمرة، بما فيها أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض. كما طرأت تطورات مثيرة للقلق على طول الخط الأزرق، وهي حالة جديرة بالمراقبة عن كثب.

ذلك أن الطرفين، وأقتبس من الأمين العام الذي قدم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس يوم الاثنين، "أسيران لمنطق الحرب". وعلى ذكر الأمين العام، أرى من المهم لنا الاعتراف بأنه قد أبدى مقدرة قيادية غير عادية بإبلاغه مجلس الأمن أن المجلس لا يمكن أن يتجاهل الحالة هناك.

ومن نتائج الرضوخ لمنطق الحرب المذكور أن هذه المنطقة التي تقف على حافة هاوية قد تقع فيها، رغم أن البعض بطبيعة الحال يقول إننا قد وقعنا بالفعل في تلك الهاوية. وقد نجد الطرفين يسقطان على نحو لا يملكان السيطرة عليه داخل تلك الهاوية التي لا يعرف قرارها. وقد جاهد المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، طيلة شهور للعثور على طرق ووسائل للحيلولة دون سقوط الطرفين في تلك الهاوية. ويمثل القراران ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) حبلين للنجاة جرى مدّهما إلى كلا الطرفين بنيَّة حسنة ليستخدماهما في تخليص أنفسهما من الخسارة المحققة من كافة الأوجه التي يجدان أنفسهما فيها اليوم. وينبغي النظر إليهما على أن كلا منهما يكمل الآخر، فالقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يوفر رؤية طويلة الأجل، بل رؤية طويلة الأجل واضحة، في حين يحدد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الخطوات الفورية اللازم اتخاذها.

بيد أن الطرفين هما اللذان سيحددان في نهاية المطاف ما إذا كانا سيحاولان التعلق بحبال النجاة لكي ينتشلا أنفسهما من الهاوية ويجدا حلاً يحقق كسباً مضموناً من جميع الأوجه. ولكن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بالاستناد إلى تسوية سياسية يتوصل إليها عن طريق التفاوض.

ومن ثم فإن اجتماع اليوم يركّز على الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذين القرارين، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وقد أصغينا بإمعان للآراء التي أعرب عنها المتكلمون من غير أعضاء المجلس. أما عن مجلس الأمن، فقد أصدرت رئاسة المجلس كخطوة أولى بيانين صحفيين، أحدهما يوم الاثنين ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تطالب فيهما بتنفيذ هذين القرارين على الفور. وبما أن المسؤولية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن تقع على الأطراف المعنية في نهاية المطاف، فقد كُلفت الرئاسة بالاجتماع بالطرفين لتنقل إليهما مباشرة مطالب المجلس. وقد اضطلعتم يا سيدي الرئيس بتلك المهمة على وجه السرعة.

يضاف إلى ذلك أن مجلس الأمن التقى بكل من الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين في جلستين سريتين بالأمس، أوضح أعضاء المجلس خلالهما بما لا يدع مجالاً للشك أن القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) يوفران أفضل أداة لخروج الطرفين من المسار الوعر الذي يتخذانه اليوم. ولعلي أضيف في الواقع أنه قد يكون من سوء الحظ من بعض الوجوه أن غير الأعضاء لم يكونوا موجودين ليستمعوا إلى المناقشات التي جرت في هذه القاعة بالأمس، لأنها كانت في الواقع مناقشات صريحة وواضحة بدرجة ملحوظة. ويحدونا الأمل في أن يصغي كلا الطرفين بعناية إلى ما ذُكر لهما في الاجتماعات السرية هنا، منذ فترة لم تتجاوز ٢٤ ساعة. فقد شدّدنا جميعاً على أن الإجراءات المطلوبة بحكم الفقرة ١ من القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ليست متتابعة، بل يجب تنفيذها على الفور.

انطلاقاً من هذا، نود أن نذكّر الطرفين بأن أعضاء الأمم المتحدة قد وافقوا بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. ولا تفرق المادة المذكورة بين قرارات تتخذ في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق. ونرجو أن توضح هذه الخطوات التراكمية أن المجلس يتوقع من الطرفين امتثالاً كاملاً وفورياً للقرارين. وإذا احتاج الطرفان إلى مساعدة خارجية، فأعضاء "المجموعة الرباعية" وغيرهم من الوسطاء الدوليين، والأمين العام فيما يقوم به من مساع حميدة بالتأكيد، على استعداد، سواء بصفة فردية أو جماعية، لتيسير هذا التنفيذ.

وفي الواقع، وحسبما نعلم، ليس ثمة نقص في الوسطاء أو في المبادرات السياسية، وأهمها المبادرة العربية للسلام التي اعتمدت مؤخرا في اجتماع مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية في بيروت. والشيء الذي يتعين علينا أن نقوم به، في هذه المرحلة، هو توحيد شتى هذه

المبادرات والعودة مرة أخرى إلى خلفية معتادة، من قبيل اتفاق أوسلو للسلام، والمفاوضات الأحدث التي عقدت في كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، وما تلاها من مناقشات في طابا، فضلا عن خطة عمل تينيت وتقرير ميتشيل.

وفي كل من هذه الاتفاقات، كان ياسر عرفات، الحاصل على جائزة نوبل للسلام بالاقتران مع إسحاق رابين رئيس الوزراء الراحل، والرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني، عاملا فاعلا حيويا. وينبغي اتخاذ الخطوات لتمكينه من القيام بالتدابير التي طلبها منه مجلس الأمن. ومن الواضح أن الأمر يقتضي توفر القيادة لدى الجانبين كليهما. وبغية إعادة الشرق الأوسط مرة أخرى إلى مسار السلام، ينبغي ألا يمنع أحد الجانبين من ممارسة قيادته.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلغاريا بصفتها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به من قبل ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وبلغاريا، مثلها مثل سائر الأعضاء في المجلس وفي الأمم المتحدة كلها، تشعر بالقلق إزاء استمرار تردي الحالة في الشرق الأوسط. ونطلب إلى طرفي الأزمة أن يمارسا ضبط النفس. وضبط النفس هذا ينبغي ممارسته لا في الأعمال فحسب وإنما أيضا في الكلمات. وقد تكون أوجه الشطط اللغويـــة أو الخطابية في بعض الأحيان خطيرة وضارة مثل الأعمال.

ويعرب بلدي عن اعتقاده بأن القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) يمثلان خطة عمل واضحة لا لبس فيها لحل الأزمة الراهنة. فهذان القراران الصادران عن المجلس يوفران أساسا صلبا للإجراءات التي يتعين أن يتخذها كل المشتركين على أرض الواقع للمساعدة في حل الأزمة. وأنا أفكر بخاصة في الجنرال زيني، المبعوث الخاص للرئيس بوش، والسيد موراتينوس، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي؛ والسيد تريلارسن؛ والسيد فدوفين؛ وآخرين. ويرحب وفدي بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي على التو لإيفاد السيد بيكيه وزير خارجية اسبانيا إلى المنطقة والسيد سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المسؤول عن السياسة الخارجية المشتركة والأمن.

وتطلب بلغاريا إلى إسرائيل تنفيذ القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ووضع نهاية لعزلة الرئيس عرفات وللخطر الذي يحيق بسلامته البدنية. ونعرب عن قلقنا إزاء المعلومات التي تلقيناها فيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها ممثلون بارزون للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالاتصال بالرئيس عرفات، الذي ما يزال الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني. ونقرأ في الصحف أن الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي نفسه، السيد خوزيه ماريا أزنار، وزير خارجية اسبانيا، مُنع من إجراء مكالمة هاتفية مع الرئيس عرفات. وإذا كانت هذه هي الحالة، فإننا نحتج بقوة ضد هذا الإجراء الذي قامت به السلطات الإسرائيلية.

وتمثل الهجمات الإرهابية مصدرا رئيسيا للتوتر الحالي في المنطقة. ولقد استمرت تلك الهجمات الإرهابية منذ اعتماد القرارين المشار إليهما. وتدين بلغاريا هذه الهجمات بصورة قاطعة لا لبس فيها. وليس لهذه الهجمات ما يبررها، ليس فحسب من وجهة النظر الأخلاقية بل أيضا من وجهة النظر السياسية. ولا يمكن إنكار أن هذه الهجمات أُدخلت في الصراع عنصرا غير عقلاني وغير إنساني من كل منظور. ولقد قامت بذلك إلى مدى غير مسبوق في هذا الصراع المروع بالفعل. وهذه الأعمال الانتحارية تمثل ظاهرة تترتب عليها نتائج وخيمة. والشيء الذي يجعلنا نشعر بالاشمئزاز بحق هو أنها تكون في أحيان كثيرة بتشجيع من القادة السياسيين.

وأود أن أقول بكل وضوح إنه لا بد من وضع نهاية لثقافة تعظيم التضحية، ليس فحسب من أجل الأسباب الأخلاقية التي ذكرتها على التو، بل أيضا من أجل أسباب سياسية. إن هذه الأعمال ببساطة لا تساعد القضية الفلسطينية. ونطلب إلى الشعب الفلسطيني أن يعيش مع الشعب الإسرائيلي. ولا أستطيع مقاومة إغراء الإشارة إلى تاليراند، رجل السياسة والدبلوماسي الذي كان شخصية بارزة في القرن التاسع عشر، الذي قال، في معرض الإشارة إلى حادث اغتيال سياسي، إنه أسوأ من جريمة – إنه خطأ. غير أن مما يؤسف له أن هذه هي الحالة هنا.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اليوم، يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. وعندما سافر الكثيرون منا من نيويورك إلى مونتري لحضور المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية منذ ما يزيد بقليل على أسبوعين كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل الذي يشوبه الحذر. فلقد كان مجلس الأمن قد اتخذ لتوه القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وكان الأمير عبد الله ولي العهد قد بدأ في طرح رؤيته الجريئة للسلام، وكان الطرفان كلاهما قد رحبا بعودة الجنرال زيني إلى المنطقة. والآن، وبعد أسبوعين، نواجه أزمة مروعة. وحسبما قال السيد باول وزير الخارجية صباح أمس، فإن الطرفين كليهما يخسران الآن، ولقد حان الوقت الآن لإيجاد طريق للمضي إلى الأمام.

وحكومتي ملتزمة بالعمل مع الطرفين لإيجاد طريق للتحرك إلى الأمام.

في الشهر الماضي على وجه التحديد قال الرئيس بوش ''إننا ملتزمون بالعمل من أجل السلام في المنطقة وسنفعل ذلك''. وإننا لا نزال نعمل من أجل السلام على أعلى المستويات في واشنطن، ومن خلال الجنرال زيني، ومن خلال سفاراتنا في المنطقة ومن خلال مجلس الأمن في الأمم المتحدة، عندما يكون ذلك مناسبا. ولكن في النهاية تعتقد الولايات المتحدة أنه لا يوجد حلّ عسكري للمأزق الحالي.

إن تطلعات الفلسطينيين لا تتقدم من خلال الإرهاب والعنف. وكذلك فإن الأمن والسلام الطويلي الأجل في إسرائيل لن يتحققا بالطرق العسكرية. ويساورنا القلق أيضا بشأن أحداث العنف التي تجري على الحدود الشمالية لإسرائيل، التي يثيرها حزب الله وبعض العناصر الفلسطينية. وهذه الأحداث تشكل خرقا واضحا ''للخط الأزرق'' وتزيد من تفاقم الوضع في المنطقة.

إن الولايات المتحدة ما فتئت تؤيد قيام مجلس الأمن بدور بناء خلال هذه الأزمة. وقد عرضنا القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي أكد على رؤية سياسية لوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ودعا إلى إنهاء العنف والإرهاب. وقد صوتنا مؤيدين للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار الفوري، وانسحاب القوات الإسرائيلية والعودة إلى خطة عمل تينت، وهي الخطوة الأولى نحو تنفيذ توصيات لجنة ميتشل، التي بدورها سوف تنقلنا سريعا إلى عملية سياسية ومفاوضات كما صرّح الوزير باول.

إننا نعمل على مدار الساعة مع الطرفين لضمان تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بكامله. لقد وضع مجلس الأمن دليلا تفصيليا من خلال القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ونحن نحث الأطراف المعنية على الانخراط فورا في تنفيذ هذه القرارات.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن النرويج ما تزال يساورها القلق العميق إزاء دوامة العنف المتصاعدة في الشرق الأوسط. والهجمات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين والحملة العسكرية الإسرائيلية تشكلان ترديا خطيرا للحالة.

والنرويج متفقة تماما مع ما وصفه الأمين العام "بالمشاكل الجوهرية"، والتي هي الاحتلال، والعنف، بما في ذلك الإرهاب، والمحنة الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون. وما لم تعالج هذه المشاكل فإن الصراع سوف يزداد تصعيدا. وتتفق النرويج أيضا مع الأمين العام على أن مسألتي الأمن والسلام وجهان لعملة واحدة، ويتعين أن نعالج هاتين المسألتين معا في ذات الوقت وبروح قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

لقد أدانت النرويج مرارا الهجمات الإرهابية الفلسطينية. فالإرهاب ليس أداة مقبولة للتوصل إلى أهداف سياسية. ونحن ندعو الفلسطينيين إلى نبذ الإرهاب وإلى الابتعاد بأنفسهم عن ممارسات الجماعات المتطرفة.

ولكن الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة ضد السلطة الفلسطينية تحطم الشرطة الفلسطينية وتقوّض مقدرتها على محاربة الإرهاب. ونخشى أن تولّد العمليات العسكرية الحالية مزيدا من الكراهية واستمرار الهجمات الإرهابية. وحملة إسرائيل العسكرية واستعمال القوة القاتلة خصوصا في المناطق الآهلة بالمدنيين لن يحقق أهدافها. إن استعمال القوة بهذا الشكل سوف لن يحقق السلام ولا الأمن، ولكنه سوف يذكي نار الكراهية واليأس. ويجب أن يوضع حد لهذه الحملة على الفور.

والحصار الإسرائيلي لمقر الرئيس عرفات في رام الله يشكل مصدرا آخر للقلق. ومعاملة السيد عرفات، القائد الذي انتخبه الفلسطينيون بطريقة ديمقراطية، غير مقبولة ولا يمكن إلا أن تساهم في تعقيد إمكانية إيجاد أي حل سياسي. فللرئيس عرفات فرصة ضئيلة للغاية للعمل في الوقت الراهن. وينبغي أن تعاد فورا قدرته على العمل كقائد للسلطة الفلسطينية. وبغير ذلك لن تكون هناك عملية للخروج بنا من الوضع السيء الراهن.

وينبغي أيضا معالجة الحالة الإنسانية في المنطقة الفلسطينية. والتقارير الواردة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي الناتجة عن الحملة العسكرية الأخيرة تدعو إلى القلق الشديد. وتدعو النرويج إسرائيل إلى رفع قيود الحركة فورا عن موظفي المساعدة الإنسانية والإغاثة الطبية. ويساورنا القلق أيضا على أمن الصحافيين الذين يغطون التطورات الأخيرة.

إن التصعيد الحالي للصراع له إمكانية واضحة لتهديد السلام والأمن في المنطقة. ولذلك فإن النرويج تدعو إسرائيل والفلسطينيين إلى التوقف فورا عن القتال. ولا تزال النرويج مقتنعة بأن استئناف العملية السياسية وحده هو الذي يمكن أن يحقق حلا دائما وسلاما للإسرائيليين والفلسطينيين. ولقد هيأ مجلس الأمن الطريق من خلال القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وينبغي للمجتمع الدولي وهذا المجلس أن يقف موحدا في مطالبته بتنفيذ هذه التدابير.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن فرنسا تتفق تماما مع البيان الذي أدلى به سفير اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومنذ اعتماد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) تصاعد العنف بشكل أكبر في الشرق الأوسط. والعمليات العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في رام الله، ثم في بقية المدن الفلسطينية، تقود إلى مأزق سياسي ومأساة إنسانية. وإن هذا الوضع غير مقبول.

وفرنسا تحث الطرفين بشدة على تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بدون تأخير. وينبغي للجيش الإسرائيلي أن ينسحب من جميع المدن الفلسطينية وأن تتوقف العمليات العسكرية الجارية. وبالمقابل يجب أن تتوقف جميع أشكال العنف والإرهاب. ويجب إبرام وقف فعلي لإطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون تأخير وتؤكد فرنسا على

ما صرح به رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن أعضائه الخمسة عشر: وهو أن المطالب الواردة في القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ليست متتالية وينبغي أن تُنفذ تماما.

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة من العنف والكراهية يجب أن يكون هناك منظور سياسي. ولا يمكن للوضع أن يتحسن إلا عندما توافق الحكومة الإسرائيلية على أن تضطلع، في تزامن مع المداولات المتعلقة بالأمن، بمفاوضات سياسية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة الديمقراطية والقابلة للبقاء. ويجب أن نتصدى لمسائل الأمن والمسائل السياسية حيث لا يمكن الفصل بينها.

وتعلن فرنسا مرة أخرى، وبشدة، أنه لا يوجد هناك ما يبرر قتل المدنيين الأبرياء. والهجمات الانتحارية التي تمت في غضون الأيام الماضية تدعو إلى الشعور بالاشمئزاز. وتدين فرنسا هذه العمليات وهي تشعر بالفزع. ومرة أخرى نعبر عن تعاطفنا مع كل الضحايا وعائلاتهم ومؤاساتنا العميقة لهم.

والسلطة الفلسطينية التي تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الإرهاب، لا يمكنها العمل إلا إذا تمت المحافظة على قدراتها، ولم يجر إضعافها. وهذا يعني ضمنيا، خاصة بالنسبة لإسرائيل، رفع الحصار عن رام الله وإعادة قدرات الرئيس عرفات على اتخاذ الإجراء، والسفر والتفاوض. ويجب ضمان السلامة الجسدية والأمان الشخصي لرئيس السلطة الفلسطينية. ونفيه سيكون خطأ، تترتب عليه عواقب لا تحصى.

إن تعطيل الرئيس عرفات عن أداء مهامه، وإلى حد كبير، تفكيك السلطة الفلسطينية وهياكلها الأمنية يتناقض مع الهدف الذي تسعى إليه إسرائيل. فالأمن الطويل الأجل للشعب الإسرائيلي لا يتحقق عن طريق تدمير السلطة الفلسطينية ولكن، على النقيض من ذلك، من خلال التفاوض مع الممثلين المنتخبين والشرعيين للشعب الفلسطيني.

ويجب أن يدرك مجلسنا تماما العواقب الإنسانية الخطيرة للغاية للعمليات العسكرية الإسرائيلية. فهي تُنزل محنا جديدة بالشعب الفلسطيني، الذي أصبح ضحية للإغلاق ويجري حرمانه تدريجيا من أبسط وسائل العيش الأساسية. والقيود المفروضة على أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمؤسسات الطبية والإنسانية الأخرى قيود مرفوضة. ومن المرفوض أيضا الانتهاكات المتكررة لحق مواطني البلدان الثالثة الذين يتعرضون للخطر في الوصول إلى قناصل بلدانهم.

وقد ظلت فرنسا لفترة طويلة تؤيد نشر مراقبين دوليين. واقترحت هذه الفكرة في هذه القاعة قبل ١٨ شهرا مضت. والظروف الحالية أضافت بصورة مأساوية أهمية زائدة لهذا الاقتراح. ومن شأن وجود هؤلاء المراقبين أن يخدم مصالح السكان الإسرائيليين وكذلك السكان الفلسطينيين. وهذا الاقتراح الذي يتزايد تأييده ، يمكن أن يُكمِّل مقترحات الفريق زيني وأن يساعد على تنفيذ خطتي تينت وميتشيل. ومن شأنه تيسير استئناف المفاوضات السياسية بالإسهام في استعادة الهدوء. وقد شدد الأمين العام عن حق على أن هذه الفكرة يجب أن توضع في مقدمة أعمال مجلس الأمن. وربما ينبغي لنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، وأن ننظر بجدية في نشر قوة توسط لترافق تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وهذه المسألة تستحق أن تثار من الآن فصاعدا.

إن الحالة تشكل خطرا كبيرا على المنطقة بأسرها. وفرنسا يساورها قلق بالغ من تجدد التوترات الذي لوحظ على الحدود بين لبنان وإسرائيل. وقد أكد مجلس الأمن في بيان رئاسي صادر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن إسرائيل انسحبت من لبنان. والهجمات الأخيرة الصادرة من الأراضي اللبنانية غير مقبولة. وأي انتهاك للخط الأزرق، في أي اتجاه، يجب أن يتوقف. وتدعو فرنسا كل الأطراف المعنية إلى إبداء أكبر قدر ممكن من ضبط النفس.

وتشجع فرنسا الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الجميع، ولا سيما جهود ''مجموعة الأربعة''. ويجب أن تجد ''مجموعة الأربعة'' طريقها للوصول إلى السيد عرفات. وينبغي أن تتمكن من الاضطلاع بدورها الكامل، في وحدة وفي خدمة السلام. ونأمل أن تنشغل الولايات المتحدة مرة أخرى بصورة زائدة بالسعي إلى إيجاد حل للصراع. وقد اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبرغ لدراسة الوسائل التي تُمكِّن من الإفلات من دوامة العنف المتصاعدة واستعادة الأحوال الملائمة لاستئناف الحوار. وكما أشار زملائي الأوروبيون، قرر وزراؤنا أن يبعثوا فورا إلى المنطقة السيد بيكيه، وزير خارجية اسبانيا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والسيد سولانا، الممثل السامي، ليجتمعا بالرئيس عرفات ورئيس الوزراء شارون وليطالبا بالتنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وينبغي لجهود الجميع أن تلتقي في سبيل تحقيق هدفنا المشترك: وهو وقف المواجهات واستئناف المفاوضات.

لقد اعتمد مجلس في غضون أسبوعين نصين هامين، القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ويوضح هذان القراران الطريق المؤدي إلى تهدئة التصعيد، ووقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية. وليست هناك طرق أخرى تؤدي إلى السلام.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة بطلب من جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وبالنظر إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن تتابع جلسات مجلس الأمن يعبر عن الأمل الذي يضعه المجتمع الدولي في هيئتنا. ويأمل المجتمع الدولي، ويتوقع منا أن نسهم بسرعة وحسم في إيقاف العنف في إسرائيل وفلسطين. وينبغي لدور المجلس أن يكون حاسما في المساعدة على تشجيع استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين.

واسمحوا لي أن أتوجه ببضع كلمات إلى المجتمع الدولي ككل وإليكم، سفراء الدول الأعضاء. وأن من الطبيعي تماما أن أحداث الأسابيع الأخيرة تثير مشاعر قوية. وإنني في وضع يمكنني من إدراك ذلك جيدا. وأنا مقتنع اقتناعا راسخا بأن الأرواح التي فُقدت تمثل مأساة، وأن حياة أي إنسان لها نفس القيمة التي لحياة أي إنسان آخر. وأتوجه بأفكاري ودعائي إلى الأسر والجماعات التي تعاني اليوم على أي من الجانبين. وأود أن أرى وضع نهاية للعنف واستئناف عملية السلام.

وهذه هي الطريقة التي أعرب بها الأمين العام كوفي عنان عن نفسه عندما قدم تقريره للجمعية العامة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عن مهمته التي قام بها في الشرق الأوسط. وإن كلماته تتردد في ذهني، وبينما نواجه هذه الحالة المفرطة في التوتر، تتكلم الكاميرون في إطار جلسة المجلس هذه، ذات الأهمية الحاسمة بشكل خاص. وإني أدرك أكثر من أي وقت مضى، أن الكلمات يمكن أن تثير المشاعر أو تهدئها، وأن العودة إلى الهدوء والسكينة شرط مسبق لتهيئة مناخ من شأنه تيسير استئناف محادثات السلام.

لقد أجرينا في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس من هذه السنة مناقشة مكثفة، مكنتنا من المعالجة المباشرة، بأقصى ما يمكن، للحالة الحساسة والمعقدة السائدة في الشرق الأوسط، التي تشرف على أن تصبح مجمدة، أو متوقفة في مأزق. وبفضل فعالية ولباقة سلفكم، سيدي، تمكنا من اعتماد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يمثل أفضل دليل تفصيلي لإيجاد حل سياسي نهائي دعا إليه القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وفي ذلك القرار، وضع المجلس يده على المشكلة. وقال المجلس إنه يشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة في

الشرق الأوسط. ويعزى تردي هذه الحالة إلى سببين رئيسيين هما: التفجيرات الانتحارية الأخيرة في إسرائيل، والهجوم العسكري الذي شُن على قصر رئيس السلطة الفلسطينية. هذان السببان هما صلب المشكلة، ولهذا يدعو المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار، والانسحاب من المدن المحاصرة، ووقف كل أعمال العنف والإرهاب.

وهذا القرار جوهري، ولا يمكن وقف تصاعد العنف والحفاظ على دينامية السلام إلا بالامتثال له. وهذه الدينامية التي أطلقت مرة أخرى باتخاذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والاعتراف بالحاجة لأن تتعايش دولتان في المنطقة، جنبا إلى جنب، هما إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها، قد تعززت من خلال إعراب البلدان العربية دون لبس عن استعدادها للعيش مع إسرائيل والاعتراف بها، وفقا لخطة السلام السعودية، التي اعتمدت في أحدث مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية.

ويجب على الأطراف ألا تتوارى خلف صياغات بلاغية. وينبغي لمسألة تسلسل تنفيذ أحكام القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ذات الصلة ألا تصبح عقبة تعترض تنفيذ ذلك القرار.

قبل أكثر من ثلاثة أشهر بقليل، حصلت الأمم المتحدة وأمينها العام كوفي عنان على جائزة نوبل للسلام. والشرق الأوسط هو التحدي الحقيقي للسلم اليوم، وهو مشكلة للأمم المتحدة، وعلى الأخص لمجلس الأمن الذي يعقد يوميا جلسة على الأقل منذ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في فيها قضية فلسطين.

إن القرارات التي نتخذها، فضلا عن قدرتنا وتصميمنا على تنفيذها، تعتبر بالنسبة للمجتمع الدولي، والدول، والرأي العام، ووسائط الإعلام مؤشرا حاسما على مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل في مجال صون السلم. وفي الوقت الحالي فإن كل أولئك المراقبين الذين رحبوا بالقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بأمل وحماس يشعرون بالدهشة حيال التطورات المأساوية في الميدان. ولذلك، يجب على المجلس أن يستكشف جميع السبل التي تقود الأطراف إلى الالتزام بتلك القرارات، وأن يساعد الأطراف على أن تنبذ منطق الحرب وتعود إلى عملية السلام. وواجبنا أن نحيي الدور الذي يقوم به المبعوثون الأمريكيون والأوروبيون والروس ومبعوث الأمم المتحدة في محاولاتهم لنسج خيوط الحوار من جديد.

إلا أن الحالة الراهنة تتطلب أن نفعل ما هو أكثر من ذلك، وأن نقوم بعمل صدمة كهربائية لوقف تصاعد العنف حتى يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من الإنهاء السريع لدورة العنف والانتقام الحالية التي تجرفهم إلى هاوية بلا نهاية. ولقد كان هذا المنحى هو المنحى الذي سلكه الحوار العريض القاعدة والجريء والمتعمق الذي أجريناه أمس مع ممثل إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين.

ألم يحن الأوان لأن تتجاوز الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، ذلك وأن تشارك مشاركة حقيقية في عملية السلام في الشرق الأوسط مباشرة؟ أعتقد في هذا الصدد، أنه من الممكن أن يذهب الأمين العام ووفد من المجلس، ربما على المستوى الوزاري، في القريب العاجل إلى المنطقة لوقف تصاعد العنف وبعث الحوار الإسرائيلي الفلسطيني من جديد. فسياق الأحداث يتطلب ذلك. والواقع أن المناخ يتفجر من يوم إلى آخر في كل مكان. والخطر الناجم عن الحالة التي خرجت عن نطاق السيطرة خطر حقيقي تماما. فالأطراف تشعر شعورا عميقا بعدم الثقة ببعضها. ومن المؤسف أن اللغة التي تستخدمها هي لغة الحرب. وعلى ذلك فإن اقتراح إيفاد بعثة أصبح شديد الأهمية الآن. وريثما توفد هذه البعثة، فإن الكاميرون منفتحة أمام أي مبادرة قوية ومتوازنة يمكن للمجلس أن يتخذها الآن.

ومن الواضح أن تحقيق النجاح لعملنا غير ممكن إلا إذا تكلمنا بصوت واحد في المجلس وإذا وحَّدنا صفوفنا ونسقنا عملنا. إن السلام في الشرق الأوسط سيكون ثمرة تضامننا، التضامن الذي يجمع بين الجهد والقوة. ولكن الكاميرون طالما ساندت هذه الفكرة، وتعاود مساندتها اليوم وهي: أن عصر السلام سيحل على الشرق الأوسط عندما يقرر الإسرائيليون والفلسطينيون أن يكونوا بناة ومبدعين. ولقد قلنا ذلك دائما ونعلنه من جديد اليوم. إن السلام ينبغي أن يتحقق أولا في قلوب الناس، في علاقاتنا مع بعضنا. تحقيق السلام يعني العمل من أجل إقامة مجتمع ينعم بالعدل والاخاء والأمان والسلام.

سكان فلسطين والإسرائيليون والفلسطينيون يصبحون مبدعي السلام، سلامكم أنتم، هذا السلام الذي تسمونه دوما ''شالوم/سلام''، وهو يمثل بالنسبة لكم حالة شعب يعيش أبناؤه في وئام بعضهم مع بعض ومع الطبيعة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد واصل الصراع بين إسرائيل وفلسطين تصاعده منذ اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وبدلا من أن تتحسن الحالة ازدادت تدهورا. وتعرضت الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، على وجه الخصوص، لضرر جسيم، أما الحالة الإنسانية فتمر بأزمة عميقة. ونحن نعرب عما يساورنا من قلق وإشفاق خطيرين من جراء هذه التطورات.

ولا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط إلا بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. أما اللجوء للاحتلال العسكري والعنف فلن يجلب السلام إلى أي من الجانبين، بل سيزيد من صعوبة الطريق المؤدي إلى السلام.

وقد برهن تدهور الحالة في الشرق الأوسط خلال الأيام الأخيرة من جديد على أن نهج إسرائيل في تحقيق الأمن عن طريق العجرفة العسكرية لن يؤدي بها إلى غاية. ويجب توضيح أن استمرار إسرائيل في محاصرة الرئيس عرفات وتهديدها بنفيه قسرا أمران بالغا الخطورة. وفي حالة تعرض الرئيس عرفات للأذى، فإن العواقب ستكون وخيمة للغاية.

ونحن نعارض غزو إسرائيل لفلسطين وندينه، وندعو إسرائيل إلى التنفيذ الفوري للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، والسحب غير المشروط لجميع قواتها من فلسطين، وضمان السلامة الشخصية للرئيس عرفات، ورفع الحصار وما يتصل به من القيود المفروضة على الجانب الفلسطيني، تمهيدا لتهيئة الأوضاع الضرورية حتى يتمكن الجانب الفلسطيني من وقف الأنشطة المتطرفة والعنيفة التي ترتكبها حفنة من الناس ويتسنى وقف إطلاق النار بين الجانبين.

ونديـن في الوقت ذاته أيضا أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الأبرياء في إسرائيل. ونطلب وقفا سريعا للحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد، بغية منع الأنشطة المتطرفة والعنيفة التي ترتكبها حفنة من الناس من الإضرار باستعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة في وقت قريب.

و ينبغي للأمم المتحدة في الحالة الراهنة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة، أن تؤدي دورا أكثر فاعلية وتأثيرا لتجنب تطور الصراع الإسرائيلي العربي وتحوله إلى مواجهة شاملة والحيلولة دون تدهور الحالة إلى وضع غير قابل للعلاج. وبالأمس عقد المجلس اجتماعين منفصلين مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ونرجو أن يتخذ الجانبان خطوات عملية لوقف جميع أعمال العنف على الفور. وينبغي أن تتضافر جميع البلدان المحبة للسلام على وقف تدهور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعلى تعزيز الزخم المؤدي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيد بهوكوري (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية للاستمرار في مناقشة الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط.

ويتفق جميع من تكلموا منذ صباح اليوم على أن المنطقة يعمها في الواقع يأس كامل وعلى أن من الواضح أن الحالة قد خرجت عن نطاق السيطرة. ويساورنا قلق عميق من جراء استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المفرطة واحتلال بيت لحم ورام الله وسائر المدن الفلسطينية. غير أن أشد ما نخشاه هو المنعطف الذي قد تتخذه هذه الأحداث في الأيام المقبلة. وقد قلنا في مناسبات سابقة إن قيام إسرائيل بهجوم عسكري لا يمكن إلا أن يحدث عكس الأثر المطلوب. وتشاركنا كثير من الوفود الأخرى بحق هذا التقييم ذاته. وقد علق وزير خارجية موريشيوس في بيان أدلى به أمام المجلس الوطني بالأمس على الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط وأدان مستوى العنف غير المسبوق الذي تمارسه إسرائيل على السلطة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني. كما أدان الهجمات الانتحارية بالقنابل من جانب الفلسطينيين.

وقد مد العالم العربي يد الصداقة لإسرائيل في مؤتمر قمة الجامعة العربية الذي انعقد في بيروت الأسبوع الماضي، وذلك بتأييد مبادرة السلام التي تقدم بها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله. ولهذه المقترحات القدرة على أن ترينا بصيصا حقيقيا من الضوء في نهاية النفق. وهي توفر أساسا لاشتراك الطرفين في حوار مجدٍ بهدف إنهاء الجمود. ومن دواعي الأسف أن رئيس الوزراء شارون بدلا من اغتنام هذه الفرصة قد زاد من تعريض احتمالات التوصل إلى سلام في المنطقة للخطر. وتدفعنا الأعمال الإسرائيلية التي تفتقر إلى المعنى وحسن التقدير إلى التساؤل عما إذا كان لدى رئيس الوزراء شارون أي نية للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين.

وتؤكد موريشيوس مجددا إدانتها لكل أعمال الإرهاب والهجمات الانتحارية بالقنابل، ولا سيما على المدنيين الأبرياء. وينبغي التشديد في الوقت ذاته على أن الأفعال التي ترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية لا يمكن تبريرها. فالواقع أن تعريض الرئيس عرفات لأسوأ أشكال الإذلال، ومحاصرته شهورا بأكملها، دون تكلم إلا عن نفيه، وإعادة احتلال المدن الفلسطينية، وتدمير كافة البنى التحتية التي بناها الفلسطينيون على مر السنين وإجبارهم على دفن موتاهم بطريقة لا إنسانية، لا يمكن إلا أن تزيد العالم العربي المعتدل ذاته تشددا وغضبا.

والاحتجاجات والمظاهرات التي تضطرم بها الشوارع في مختلف العواصم دليل حي على ما يشعر به العالم العربي من الحزن والغضب. وسيؤدي هذا بدون شك إلى رد فعل في إسرائيل. وسيعرض للخطر بدرجة شديدة الرؤية التي لدى مجلس الأمن لمنطقة تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ونخشى أن لا تكون الأعمال القتالية التي وقعت مؤخرا عبر الخط الأزرق سوى بداية. فمن شأن غليان العالم العربي أن تكون له عواقب جسيمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، وأن تترتب عليه آثار مدمرة بالنسبة للاقتصاد العالمي في نهاية المطاف.

ونؤكد من جديد أن الرئيس عرفات ما زال هو المحاور الوحيد الذي يمكن لإسرائيل أن تتفاوض معه بشأن السلام. ونكرر مرة أخرى أنه يجب دعم قواه في هذه الحالة الصعبة بدلا من عزله وتهميشه. فهو القائد الشرعي للفلسطينيين. وتجب حماية سلامته البدنية وأمانه الشخصي مهما تكلف ذلك، وعلى إسرائيل أن تنهي حصارها المفروض عليه دون شروط.

وقد اتخذ مجلس الأمن منذ أسبوعين القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، واتخذ يوم السبت الماضي القرار ١٤٠٢

(٢٠٠٢). وطالب المجلس بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف ودعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. ولسوء الحظ فقد جرى تجاهل كلا هذين القرارين. فمن المهم بشكل قاطع أن تضطلع كل من فلسطين وإسرائيل بتنفيذ هذين القرارين بشكل كامل وأن تتقيد على نحو صارم ليس فقط بحرفيتهما وإنما أيضا بروحهما.

وقبل اتخاذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، شدد رئيس المجلس بوضوح على الطابع غير التعاقبي للخطوات المجملة في الفقرة ١ منه. فمن عدم الأمانة من الوجهة الفكرية ادعاء أن من الضروري أن يسبق وقف إطلاق النار وإنهاء الهجمات الانتحارية أي انسحاب من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله. ومن الواضح عدم وجود أي اشتراط من أجل الانسحاب الإسرائيلي من رام الله وسائر المدن الفلسطينية.

ويعرب وفدي عن استعداده لدعم أي مشروع قرار من شأنه أن يؤكد مجددا مطالبة المجلس بالتنفيذ الفوري لجميع الأحكام الواردة في القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). كما حان الوقت لكي يشرع مجلس الأمن في مناقشة مجدية بشأن إيفاد قوة دولية للمراقبة في هذه المنطقة يمكنها استعادة جو الثقة بين الطرفين.

وهناك زعماء العالم ذوو النفوذ الذين ينبغي أن يدعوا للتصرف في هذه الحالة الصعبة، ونحن ندعوهم إلى الضغط من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الفوري. وقد ذكر الأمين العام كوفي عنان بحق أن الأمن لا يمكن أن يعالج بمعزل عن غيره ويجب التصدي له إلى جانب المسائل السياسية والإنسانية الرئيسية. وعليه، فإن أي اقتراح لمعالجة المخاوف الأمنية لا يتضمن اتخاذ الخطوات اللازمة لحل المسائل السياسية الرئيسية سيكون مصيره الفشل. وينبغي أن يظل حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) أمرا مركزيا في أي مبادرة. ولن يقبل الشعب الفلسطيني ولا المجتمع الدولي بأقل من ذلك.

السيد أغويلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أعربت رئاسة الجمهورية المكسيكية يوم أمس عن قلقها العميق إزاء التدهور الخطير للحالة في الشرق الأوسط وإزاء استمرار عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتكرر المكسيك اليوم تأكيد موقفها بأنه ينبغي التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع، بالاستناد إلى تنفيذ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، وتؤيد بقوة مفهوم منطقة تتعايش فيها إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومحترمة بشكل متبادل.

وتعرب المكسيك أيضا عن تأييدها للبيان الذي صدر أمس عن مجموعة الريو بأن يشرع كل من الطرفين فورا وبما يتفق مع القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، في تطبيق وقف حقيقي لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله. وتؤيد الطلب الوارد في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بوضع حد فوري لكل الأعمال الإرهابية والاستفزاز والتحريض والدمار.

وتعتبر جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة لكل المعنيين بالأمر وفي كل الظروف، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٥ من الميثاق. وهذا لا يقبل المناقشة. ومع ذلك، وبالرغم من هذا الالتزام، تعتبر إسرائيل أن الهجمات العسكرية على المدن الفلسطينية وحصارها الفعلي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية واحتطافه تقع ضمن إطار حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس.

وتعتقد المكسيك بأن إسرائيل، على عكس ذلك، لا تتصرف وفقا لمبادئ الدفاع المشروع عن النفس المعترف

به في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولن تنجح الأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية في منع الإرهاب. بل على العكس من ذلك، وبالرغم من الأهداف العسكرية أو الاستراتيجية لهذه الأعمال، فإن ما سيترتب عليها من آثار ونتائج عملية سيؤدي إلى ردود فعل انتقامية وإلى أعمال متطرفة جديدة من جانب الفلسطينيين.

وتشمل أعمال إسرائيل العسكرية في الأرض الفلسطينية عدة أعمال عدوانية ضد السكان المدنيين، الأمر الذي يتعارض كليا مع القانون الإنساني الدولي. ولذلك، فإن وفدي لا يجد أي مبرر سياسي أو أخلاقي أو قانوني للأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

والمكسيك - إذ تعرب عن اقتناعها الأكيد بحق إسرائيل في الأمن وتنكر عمليات التفجير الانتحارية الفلسطينية ضد سكان إسرائيل بوصفها أفعالا كريهة - تدعو إسرائيل إلى احترام القانون الدولي؛ وسحب قواتها من المدن الفلسطينية فورا؛ وتمكين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، من حرية الحركة واحترام سلامته.

وتدعو المكسيك السلطات الإسرائيلية أيضا إلى إيقاف أعمالها العسكرية ضد السكان المدنيين. ويعتبر شعب المكسيك صديقا لشعب إسرائيل، وعلى أساس هذه الصداقة، تدعو المكسيك إسرائيل إلى وضع ثقتها بالأمم المتحدة واللجوء إلى المجلس، تلتمس منه هنا الحلول التي ستؤدي إلى السلام العادل وتحقيق التطلعات المشروعة في العيش في بيئة دولية من الأمن والسلامة.

ولقد أشارت السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلوها إلى رغبتهم في التصرف ضمن إطار القانون الدولي، الذي يعتبر الطريق الوحيد للتوصل إلى حل عادل للصراع.

ومع ذلك، فإن عمليات التفجير الانتحارية التي تحدث في إسرائيل تتعارض تعارضا تاما مع القانون الدولي. ولهذا السبب، ينبغي للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تطلب وقف هذه الأعمال الإرهابية، وفقا للأحكام الواضحة لقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

ولا يجوز أن تلجأ السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الغموض أو التناقض إزاء انتهاك صارخ للقانون الدولي. وتعتقد المكسيك بأن الرئيس ياسر عرفات يجب أن يطلب وقف جميع أفعال العنف الإرهابي هذه، باعتبارها تتعارض مع القضية التي تدافع عنها السلطة الوطنية الفلسطينية ومع الطلبات التي توجهها لجميع الأطراف لاحترام القانون الدولي. وينبغي توجيه هذه الرسالة بدون أي غموض أو ازدواجية إلى شعب فلسطين وإلى كل المنظمات الفلسطينية. وتعتبر المكسيك أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملزمة أيضا باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي.

ويتم تجاهل القرارين الأخيرين اللذين اتخذهما مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وهذا يقوض مصداقية المجلس والأمم المتحدة.

وتعتقد المكسيك بأن على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير ملموسة ومحددة وفعالة من أجل أن تسود سلطته وقراراته. وتعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن ردا على الطلب الذي قدمه المجتمع الدولي الذي ينتظر عملا حازما وفعالا من جانب الأمم المتحدة لوضع حد للعنف والإرهاب المتزايدين في الشرق الأوسط، مما يهدد الأمن الدولي.

ولا يزال مجلس الأمن ينظر بشكل نشيط في المسألة. ويتمثل هدفنا الفوري في كفالة تنفيذ الطرفين للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، من خلال جميع الوسائل الدبلوماسية الموجودة تحت تصرفنا.

ويسعى مجلس الأمن إلى المساهمة في أن تثمر جهود الوساطة التي تضطلع بها ”مجموعة الأربعة“ قريبا جدا.

والتصريحات التي أدلى بها رئيسنا، واجتماعه بممثلي فلسطين وإسرائيل، والحوار المنفصل الذي أجراه أعضاء المجلس الـ ١٥ أمس مع سفير إسرائيل وسفير فلسطين جعلت من الواضح جدا لحكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية أن المجلس يتوقع من كلا الطرفين احترام القرارات وتنفيذها. وساهمت هذه المناقشة العلنية بعناصر إضافية للمجلس وستساعد على توجيه أعماله.

وفي ظل هذه الظروف، تعتقد المكسيك بأنه يتوجب على المجلس أن يدعم عمل المبعوثين الخاصين، وخاصة الجنرال زيني؛ والأعمال التي يقوم بها ممثلو الاتحاد الأوروبي؛ والأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بأسرع ما يمكن، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات السياسية اللازمة التي تتيح العودة العاجلة إلى طاولة المفاوضات.

وترى المكسيك أنه كلما ازداد وضوح وحسن تحديد مواقف البلدان التي تنادي بهذه التدابير ازدادت فعالية جهودها. وترى المكسيك أيضا أنه ينبغي أن يبدأ مجلس الأمن الآن دراسة الدور الذي سيتعين عليه أن يضطلع به – كما نأمل – عندما يتحول وقف إطلاق النار إلى حقيقة واقعة ويستأنف الحوار السياسي. ومن بين هذه الإجراءات، تقترح المكسيك أن يدرس مجلس الأمن الأنشطة المناسبة الداخلة في الاختصاص الذي أناطه به ميثاق الأمم المتحدة والتي هي جزء من ممارساته السابقة، مثل مراقبة ورصد وقف إطلاق النار، وإنشاء مناطق للسلم، وتنفيذ برامج لنزع السلاح وجمع الأسلحة التي تحصل عليها المجموعات غير المشروعة، والتحقق من الترتيبات الأمنية، واعتماد تدابير لبناء الثقة، وإنشاء مناطق خالية من العنف وحماية هذه المناطق، والتحقق الموضوعي من تنفيذ الاتفاقات وأحكام القانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، ترى المكسيك أن مجلس الأمن قد أحرز تقدما بالغ الأهمية في إجراءاته المتعلقة بالشرق الأوسط، بفضل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضائه. ولهذا فإننا نرى أنه ينبغي لأي إجراء يتخذه المجلس في المستقبل لتشجيع الامتثال لقراراته أن يتم في إطار المحافظة على موقف يقوم علي توافق الآراء والحفاظ على وحدة إجراءاته.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل غينيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يلاحظ وفدي، منذ أن اتخذ المجلس في ٣٠ آذار/مارس قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، ويشجب هذا التصاعد.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة الموجهة من المجتمع الدولي للتنفيذ السريع لذلك القرار، ما زالت الحالة تتردى على نحو خطير. فالجيش الإسرائيلي يكثف هجومه العسكري في الأراضي الفلسطينية. ويتسم هذا الهجوم باستمرار احتلال المدن الفلسطينية، وتدمير الهياكل الأساسية، ومواصلة حصار مقر الرئيس عرفات، فضلا عن حالات الإعدام بدون محاكمة والاعتقالات التعسفية. ولقد ازداد كثيرا عدد الهجمات الانتحارية بالقنابل التي توجهها مجموعات المتطرفين الفلسطينيين، مما أدى إلى العديد من الضحايا فيما بين السكان الإسرائيليين. ولقد شجعنا كثيرا صباح اليوم أن نسمع اعتراف المراقب الدائم لفلسطين بأن الهجمات الانتحارية بالقنابل تضر بمصالح الشعب الفلسطيني.

في هذا الإطار الذي يثير بالغ القلق، يرحب وفدي بأنه عقد بالأمس في هذه القاعة ذاتها جلستان مع الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين. وكانت هاتان

الجلستان الخاصتان ذات فائدة جمة لنا وألقيتا الضوء على موقف كل من الطرفين.

وعلى الرغم من أن الطرفين يلزمان أنفسهما بتنفيذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فقد أعربت إسرائيل عن بعض التحفظات فيما يتعلق بجوانب معينة من القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ففيما يتعلق بمسألة وقف إطلاق النار والانسحاب، تود إسرائيل أن تؤمِّن الوقف المسبق للهجمات الانتحارية بالقنابل التي تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر قلقها.

ويرى الطرف الفلسطيني من جانبه أنه يجب أن يتضمن أي حل للأزمة بالضرورة تنفيذ المسائل السياسية والأمنية في آن واحد، فضلا عن وجود قوة دولية فيما بين الطرفين. ويشير وفدي أيضا إلى وجود فهم مختلف للعناصر التي يتعين تنفيذها في تقرير ميتشيل.

ونرى أنه لا يمكن الفصل بين المسألة الأمنية وأي تسوية سياسية للتراع. ويجب في هذا الإطار عمل كل شيء ممكن لإنهاء الهجمات الانتحارية بالقنابل والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي. ولهذا فإننا نحث الرئيس عرفات ورئيس الوزراء شارون على إبداء قدر أكبر من المسؤولية في السعي إلى حل تفاوضي للتراع. ومن أجل ذلك، يدعو وفدي السلطات الإسرائيلية إلى رفع حصارها كيما يتسنى للزعيم الفلسطيني أن يستعيد على نحو كامل حرية التنقل والعمل.

ويهنئ وفدي الزعيم الفلسطيني على شجاعته وبعد نظره في هذه اللحظات الحرجة. فما زال السيد عرفات رمزا للهوية الفلسطينية الوطنية وللمطامح المشروعة للشعب الفلسطيني.

ونرى أن العرض الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي للزعيم الفلسطيني ”بتذكرة ذهاب فقط إلى المنفى“ عرض غير مقبول. ولن نتوقف قط عن تكرار أن الرئيس ياسر عرفات ليس عقبة أمام السلام، كما أنه لا يزال جزءا حتميا من عملية السلام. ويجب الحفاظ على المنجزات التي تم تحقيقها في أوسلو بأي تكلفة كانت ويجب أن تتوقف الحرب على السلام.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة كيما نكرر تأكيد الحاجة الملحة للتنفيذ الفوري لكل أحكام قرار المجلس ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لتهيئة الأحوال الملائمة لاستئناف الحوار والوصول إلى تسوية نهائية للأزمة الإسرائيلية العربية.

وفي ضوء هذا، تؤيد غينيا خطة السلم التي اعتمدها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد مؤخرا في بيروت. وتدعو غينيا كل الأطراف إلى نبذ المواجهة والعنف وإلى الالتزام بعزم بالسير في طريق السلم لضمان الوجود والأمن لأحد الأطراف وضمان الحق في إقامة دولة مستقلة للطرف الآخر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

تدين روسيا بقوة الإرهاب بكافة أشكاله، كما أن روسيا مقتنعة بأن من المستحيل بلوغ الأهداف السياسية عن طريق الأعمال الإرهابية. وينطبق هذا على نحو تام على الأعمال الإرهابية في إسرائيل التي كان من بين ضحاياها الكثير من أبناء بلدنا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون رد إسرائيل متناسبا مع الخطر الذي تواجهه اليوم. وندين كل أشكال العنف. ونعرب عن الأسى لوقوع ضحايا على الجانبين ونطالب بالوقف الفوري لإراقة الدماء. إلا أن لدينا انطباعا اليوم بأن الطرفين كليهما يتصرفان بطريقة انتحارية وبأن التراع المستعر يهدد بالانتشار إلى بلدان أخرى في المنطقة. ويجب وقف الجنون قبل أن يفوت الأوان. وقد أدت المعاناة

التي لم يسبق لها مثيل فيما بين المدنيين في النزاع إلى إثارة بالغ القلق لدى الأمين العام ولدى كل بلدان العالم ولدى العديد من المنظمات بما فيها جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة ريو، والاتحاد الأوروبي، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي موضوع اتصالات منتظمة بين زعيمي روسيا والولايات المتحدة كراعيين لعملية السلام. إن مذبحة العنف هذه تتسبب في إلحاق المعاناة لا بالإسرائيليين والفلسطينيين فحسب وإنما أيضا بمواطني بلدان أخرى، بما في ذلك الروس.

ونحن نشعر بالقلق الشديد لأن القوات الإسرائيلية ما زالت موجودة في الموقع وفي المبنى الموجودين في بيت لحم والتابعين للكنيسة الأرثوذكسية الروسية حيث يوجد حجاج روس. وتصر روسيا على الإفراج السريع عن الممتلكات الروسية وعلى عدم جواز إلحاق أي أضرار بها. ونحن نشعر بالقلق الشديد، بوجه عام، إزاء الحالة المزعجة عامة حول مختلف المواقع المقدسة الدينية في الأرض التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لاستمرار المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية.

ولن يتسنى وقف المواجهة إلا عن طريق الجهود المشتركة التي يبذلها الإسرائيليون والفلسطينيون وعن طريق عودتهم إلى التعاون لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

إذا كانت إسرائيل تلجأ إلى أعمال العنف العشوائية لتقوم بالعمل الذي تفترض أن يقوم الفلسطينيون بتحطيم البنية التحتية للإرهابيين، وبصورة مماثلة يقرر الفلسطينيون القيام بالعمل الذي يفترض لإسرائيل لتحقيق انسحاب من الأراضي المحتلة فإن النتيجة ستكون حربا معلنة.

إننا نعتقد أن استئصال الإرهاب وتحقيق التسوية بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية هما في صلب مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين معا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الوسائل السلمية والحوارات المباشرة بين الأطراف بتعاون فعال مع الوسطاء الدوليين الذين يتعين عليهم العمل بطريقة موحدة. ولهذا فإن روسيا كراعٍ مشارك في العملية السلمية وعضو من "الرباعي" تواصل سعيها إلى التنفيذ العاجل للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) اللذين يوفران نهجا شاملا للتغلب على الأزمة من خلال الوقف الفوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية ونبذ أي شكل من أشكال الإرهاب وغير ذلك من أعمال العنف، ورفع الحصار الاقتصادي وتنفيذ خطة تينيت وتوصيات ميتشيل كشروط مسبقة للتحرك نحو تسوية نهائية بناء على قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد. إن الهدف النهائي من هذه العملية هو السلام، والأمن وحسن الجوار بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين.

إننا نحض إسرائيل والفلسطينيين على القيام بخطوات عاجلة لتنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وبغية ذلك يتوجب حالا إنهاء العزلة المفروضة على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات.

بعد محادثات مدريد، صرح وزير خارجية روسيا إيغور إيفانوف اليوم أن روسيا والاتحاد الأوروبي يعارضان ربط الحملة ضد الإرهاب بتدمير البنية السياسية داخل السلطة الوطنية الفلسطينية.

واليوم لدينا فرصة نادرة ليس لوقف سلسلة العنف فحسب، بل لتحقيق هدف تسوية شاملة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وبرزت هذه الفرصة نتيجة للموقف الموحد الذي اتخذه أعضاء مجلس الأمن كما تجسد ذلك في القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بالإضافة إلى مبادرة السلام العربية التي قدمتها المملكة العربية السعودية وتمت الموافقة عليها في قمة بيروت. وسيكون من الخطأ الفاحش إضاعة هذه الفرصة.

إن روسـيا تؤيـد الـدور الفعـال لمجلـس الأمـن في المساعدة على حل الأزمـة الإسـرائيلية الفلسـطينية وسـوف تفعل كل ما بوسعها لتمكين مجلس الأمن من اتخاذ المزيد من الخطوات العملية في هذه المنطقة الهامة.

والآن أتابع مهمتي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.